جمعيّة إفريقيّة

دليل إعداد وتنفيذ برامج الإستثمار التشاركية
من أجل مدن خضراء

صفاقس - تونس

ديسمبر 2022

هذا المشروع بدعم من "صندوق الديمقراطية للجميع" لسفارة ألمانيا بتونس

تنشر جمعية إفريقيّة:

دليل إعداد وتنفيذ البرامج الإستثمار التشاركية : من أجل مدن خضراء

صفاقس ـ تونس
ديسمبر 2022

من إعداد السيّد: بشير المبروك

المراجعة والمتابعة: محمد ياسين البقلوطي وزينب بعتي ومنى اللّومي

التصميم الجرافيكي: حامد بوعصيدة

يمكن تنزيل هذا الدّليل مجّانًا من خلال الرابط التّالي:

جمعيّة إفريقيّة

دليل إعداد وتنفيذ برامج الإستثمار التشاركية

من أجل مدن خضراء

صفاقس - تونس

ديسمبر 2022

هذا العمل من إنجاز جمعيّة إفريقيّة بدعم من "صندوق الديمقراطية للجميع" لسفارة ألمانيا بتونس

Ambassade
de la République fédérale d'Allemagne
Tunis

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

فهرس الدليل

ال توطئة
المقدمة
أهداف الدليل
محتوى الدليل
I. تقديم المخطط الإستثمار البلدي التشاركي
1. تعريف مخطط الإستثمار البلدي التشاركي
- أهداف مخطط الإستثمار البلدي التشاركي
- محتوى مخطط الإستثمار البلدي التشاركي
2. الإطار القانوني
3. المبادئ العامة
II. إجراءات إعداد وتنفيذ مخطط الإستثمار البلدي التشاركي
1. مراحل إعداد مخطط الاستثمار البلدي التشاركي
2. الممارسات الفضلى في إعداد مخطط الإستثمار التشاركي
- إعداد مخطط الإستثمار البلدي التشاركي:مشروع العدسات الخضراء
- تنفيذ مخطط الإستثمار البلدي التشاركي
3. مصادر تمويل مخطط الاستثمار التشاركي
4. الأطراف المتدخلة في إعداد وتنفيذ مخطط الإستثمار البلدي التشاركي
III. إدراج البعد البيئي في برامج الإستثمار البلدي التشاركي : دعامة للتحول لمدن خضراء
1. الإطار القانوني
2. بعض المجالات الممكنة للمشاريع الخضراء
- مشاريع إدارية
- مشاريع مهيكلة
- مشاريع القرب
3. آثار ادراج بعد بيئي لبرنامج الاستثمار البلدي التشاركي
- الآثار المالية
- الآثار المحلية
- الآثار التنموية: تعزيز الجاذبية الترابية للجماعة المحلية
- الإشعاع الدولي للجماعة المحلية
IV. التوصيات
1. للمجلس البلدي
2. للإدارة البلدية
3. للسلطة المركزية
4. للسلطة الجهوية
5. للمجتمع المدني
6. للمؤسسات الشبابية
الخلاصة
قائمة المراجع

التوطئة

بعد سنوات من إقرار اللامركزية في تونس ومن المصادقة على مجلة الجماعات المحلية سنة 2018 وبالرغم من الصلاحيات العديدة التي منحتها هذه الأخيرة للجماعات المحلية بشكل عامّ وللبلديات بوجه خاصّ في المجالات البيئيّة والتنموية وذلك في إطار توجه عامّ يجعل من البلديات فاعلا أساسيّا في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلاّ أنّ السياسات البيئيّة مازالت لم تحظ بالأولوية الكافية عند وضع السياسات العموميّة المحلية والمخططات الإستثمارية التشاركية بوجه خاصّ، على الأقل حسب ما ذهب إليه عدد كبير من المواطنين الذين قامت جمعيّة إفريقيّة باستجوابهم عبر إستمارة تشاركيّة أنجزتها ضمن مشروعها العدسات الخضراء الرّامي لخلق رأي عامّ بيئي محلي عبر تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العامّ المحلي ومعاضدة العمل البلدي.

وفي إطار هذا المشروع، الذي قامت بتنفيذه جمعيّة إفريقيّة بالشراكة مع المندوبية الجهويّة للشباب والرياضة بصفاقس وبدعم من "صندوق الديمقراطية للجميع" لسفارة ألمانيا بتونس، تمّ إعداد هذا الدليل العمليّ الذي نضعه بين أيدي المسؤولين البلديين والباحثين وكلّ المهتمين بالشأن المحليّ وذلك لما يتضمنه من معلومات تجعل منه وثيقة مرجعيّة تساعد على فهم آليّة مخطط الإستثمار البلدي التشاركي ومسار إعداده وتنفيذه، إضافة لتبيان كيفية جعله وسيلة تساهم في تحويل مدننا لمدن خضراء وأكثر إستدامة.

محمد ياسين البقلوطي
رئيس جمعيّة إفـــريقـــــيّـة

المقدمة

لقد مرت عملية إعداد المخطط الاستثماري البلدي بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى الآن. فقبل سنة 2011 كانت السلط الجهوية والمركزية هي التي تتولى برمجة المخطط البلدي وتكتفي فقط بإستشارة الجماعات المحلية، وهذه الأخيرة تتولى مهمة التنفيذ والإنجاز. ومنذ سنة 2011 وإعتبارا للأوضاع الإستثنائية التي مرت بها البلاد بعد الثورة التونسية تم الإعتماد على البرنامج السنوي للإستثمار الذي يتولى المجلس البلدي (النيابة الخصوصية) إعداده بصفة مباشرة مع الإدارة البلدية.

ومنذ سنة 2015 وبعد المصادقة على دستور 2014 في مرحلة أولى ثم تدعم بالمصادقة على مجلة الجماعات المحلية (2018) في مرحلة ثانية، تم تبني تمشي المخطط الإستثماري البلدي التشاركي. ويقدم هتا الدليل أهم المراحل والمحطات التي يمكن الإستئناس بها عند إعداد وتنفيذ المخطط الإستثماري البلدي التشاركي.

1. أهداف الدليل

وحيث يعتبر إعداد مخطط الاستثمار البلدي إحدى المهام الرئيسية الموكولة للبلديات وذلك لكونه يمثل إطار برمجة مشاريعها خلال عدة سنوات (خمس سنوات في المعتاد)، بما يضمن الاستجابة لأهم إحتياجات المتساكنين وتطلعاتهم بالاعتماد على الموارد المالية المتاحة واستشراف تطورها، فإن إعداد مخطط الاستثمار البلدي يتطلب إحكام الإعداد الفني له.

وانطلاقا من الواجب المحمول على الجماعات المحلية في "اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين وللمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية وتنفيذها طبقا لما يضبطه القانون" .

يهدف هذا الدليل إلى:

1. وضع إطار فني عملي يساعد البلديات على ضبط مخططاتها الاستثمارية باعتماد المقاربة التشاركية والأخذ بعين الإعتبارالإجراأت البيئية اللازمة وأهداف التنمية المستدامة(ODD).
2. تحديد المراحل الواجب إتباعها والمنهجيات الممكنة من أجل حصر الاحتياجات وتحديد الأهداف والأولويات واقتراح المشاريع والتثبت من مدى ملاءمتها مع الموارد المالية والإمكانيات الفنية المتاحة.

2. محتوى الدليل

يحتوي هذا الدليل على:

1. تعريف المخطط الإستثمار البلدي التشاركي
2. إجراءات إعداد وتنفيذ مخطط الإستثمار البلدي التشاركي
3. كيفية ومزايا إدراج البعد البيئي في برنامج الإستثمار البلدي التشاركي

I. تقديم مخطط الاستثمار البلدي التشاركي

1. تعريف مخطط الإستثمار البلدي التشاركي

هو وثيقة تضبط المشاريع ذات الأولوية المبرمجة من قبل البلدية لفترة 5 سنوات بهدف تحسين ظروف عيش المتساكنين والخدمات المسداة لفائدتهم.

ويضبط هذا المخطط (بعد تحديد الحاجيات) جملة المشاريع ومواقع إنجازها وكلفتها وخطط تمويلها وآجال إنجازها حسب أولويتها ومردوديتها وذلك بصفة تشاركية.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين المخطط البلدي الإستثماري والبرنامج السنوي للإستثمار ومخطط التنمية المحلية. فالمخطط البلدي للإستثمار (PIC) والبرنامج البلدي السنوي للاستثمار (PAI) يخصان التدخلات التي تقوم بها البلدية وتحت إشرافها ومتابعتها وذلك لمدة 5 سنوات للأول وسنة واحدة للثاني. أما بالنسبة لمخطط التنمية المحلية(PDL) فهو يمتد على خمس سنوات ولكنه يشمل كل التدخلات في المجال الجغرافي التابع للبلدية يعنى أنه يشمل المخطط الاستثمار البلدي مع كل المشاريع ذات الصبغة الجهوية والبرامج الوطنية [1].

كما يختلف المخطط البلدي التشاركي على الميزانية التشاركية. حيث أن المخطط البلدي التشاركي يترك للمواطنين حرية إختيار المشاريع وكلفتها (في حدود الإمكان) ومناطق التدخل المعنية بها. بينما الميزانية التشاركية فيقع ضبط طبيعة المشاريع وكلفتها مسبقا ولا يتبقى للمواطنين إلاّ إختيار مناطق التدخل.

- أهداف مخطط الاستثمار البلدي التشاركي

يهدف مخطط الاستثمار البلدي إلى وضع خطة متكاملة لتنفيذ الاستثمارات المبرمجة سواء بصفة أحادية أو بالشراكة مع أطراف أخرى خلال فترة خمس سنوات، وذلك قصد تحسين الخدمات المحلية وإطار عيش المتساكنين وذلك بصفة تشاركية مع المواطنين وكافة مكونات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات.

كما يضبط الخطط التمويلية للمشاريع المبرمجة وأدوار مختلف الأطراف المتدخلة في تمويلها، ويعد بالتالي الوثيقة التي تضبط علاقة البلدية ببقية المتدخلين العموميين والمهتمين بالشأن المحلي من خواص ومكونات المجتمع المدني والمتساكنين في إطار الشفافية والحوكمة الرشيدة وهو ما يستوجب إشهار وثيقة المخطط للعموم قصد ضمان المتابعة والتقييم.

- محتوى مخطط الاستثمار البلدي التشاركي

يشمل مخطط الاستثمار البلدي جملة المشاريع المضبوطة من حيث نوعية التدخل (مثال تعبيد طريق أو توسعة المنتزه الحضري أو تهيئة مسلك صحي أو صيانة المستودع البلدي) ومكوناتها وكلفتها والموقع الجغرافي (الحي، الشارع...).

ويحتوي مخطط الاستثمار البلدي التشاركي 3 تبويبات للمشاريع :مشاريع إدارية، مشاريع مهيكلة ومشاريع القرب[2].

- مشاريع القرب:

تمس مباشرة الإطار الحياتي للمواطنين

- مشاريع مهيكلة:

تساعد على تجميل كامل المنطقة البلدية وتحسين جاذبيتها،

- مشاريع إدارية:

ترفع من قدرات الأعوان وتحسن ظروف العمل.

ويبرز مخطط الاستثمار البلدي التشاركي البيانات الأساسية لكل مشروع وتتمثل أساسا في :

- تبويب المشاريع: تبوب المشاريع حسب الأصناف التالية:
  - البنية الأساسية
  - البناءات الإدارية
  - المشاريع الاقتصادية
  - التجهيزات العمومية المشتركة
  - المساحات الخضراء والفضاءات العمومية
  - المشاريع العمرانية
  - المشاريع البيئية
  - المعدات والتجهيزات والوسائل الإعلامية
  - العقارات
  - الدراسات والاستشارات
  - مشاريع أخرى

[1] الفصل 105 من مجلة الجماعات المحلية

[2] منـــشـور عدد 11 بتاريخ 7 أكتوبر 2015 من وزير الداخلية إلى السادة الولاة ورؤساء البلديات والنيابات الخصوصية حول إعداد البرنامج الجديد للتنمية الحضرية والحوكمة المحلية ومتطلبات ضبط البرنامج الإستثماري لسنة 2016

- كلفة المشروع: يتم التنصيص على كلفة المشروع ومصادر تمويله (موارد ذاتية وتحويلات الدولة والقروض، ومساهمات أخرى...). وفي صورة انجاز مشروع في إطار الشراكة يتعين تحديد مساهمة كل طرف في تمويل المشروع.
- صيغة إنجاز المشروع: مشاريع بلدية صرفة، مشاريع مشتركة مع وزارات وهياكل وطنية، مشاريع بالشراكة مع الجهات أو البلديات أو القطاع الخاص أوالمجتمع المدني أو المتساكنين، وفي صورة إنجاز المشروع في إطار الشراكة يتعين تحديد المشرف الرئيسي على الإنجاز.
- سنة انطلاق المشروع وآجال إنجازه.
- تبويب المشاريع: تبوب المشاريع حسب الأصناف التالية: البنية الأساسية/البناءات الإدارية/المشاريع الاقتصادية/التجهيزات العمومية المشتركة/المساحات الخضراء والفضاءات العمومية/المشاريع العمرانية/المشاريع البيئية/المعدات والتجهيزات والوسائل الإعلامية/العقارات/الدراسات والاستشارات/مشاريع أخرى
- نوعية التدخل: تضبط نوعية التدخل حسب الأشكال التالية

أمثلة	التعريف	نوعية التدخل
انجاز بناية -إحداث منطقة خضراء- تنوير طريق عمومي،...	انجازات جديدة	احداثات
تهيئة حديقة عمومية/تجهيز فضاءات بمقاعد عمومية وسلات مهملات/تجهيز مسلخ،...	تهيئة أو تجهيز لمنشآت أو فضاءات قائمة (بناية أو فضاء أو طريق)	تهيئة وتجهيز
توسعة قصر البلدية/توسعة مصب فضلات،...	توسعة لمنشآت قائمة (بناية أو طريق أو فضاء عمومي)	توسعة
صيانة شبكة مياه الأمطار/تعهد المسبح البلدي/صيانة طرقات،...	صيانة وتعهد لمنشأة قائمة (بناءات أو فضاءات أو شبكات)	صيانة وتعهد
اقتناء شاحنة/اقتناء حواسيب/اقتناء عقار،..	اقتناءات لمعدات أو أجهزة أو تطبيقات إعلامية أو عقارات	إقتناءات

2. الإطار القانوني

وفقًا للقانون المنظم للجماعات المحلية وفي سياق الديمقراطية التشاركية والحكم المفتوح، تدعى البلديات، إلى صياغة مخططاتهم الإستثمارية وفقًا لطريقة تشاركية وبدعم من هياكل الدولة. والتي ستشكل الإطار المرجعي للعمل والتدخلات التي تقوم بها الجماعات المحلية والأجهزة التي تعتمد عليها فيما يتعلق بالتنمية الشاملة. و يستند هذا العمل أساسا على:

- الفصل 29 من مجلة الجماعات المحلية:

يخضع إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية وجوبا إلى آليات الديمقراطية التشاركية. يضمن مجلس الجماعة المحلية لكافة المتساكنين وللمجتمع المدني مشاركة فعلية في مختلف مراحل إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها وتقييمها. تتخذ الجماعة المحلية كل التدابير لإعلام المتساكنين والمجتمع المدني مسبقا بمشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية. تعرض مشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية على مصادقة المجالس المحلية المعنية بعد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها بهذا القانون. يتم ضبط نظام نموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية بأمر حكومي باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية، ويضبط المجلس المحلي المنتخب بالتشاور مع المجتمع المدني آليات الديمقراطية التشاركية وصيغها بناء على النظام النموذجي المذكور.ترفض المجالس المحلية كل برنامج تنموي لا يحترم أحكام هذا الفصل. كلّ قرار تتخذه الجماعة المحلية خلافا لمقتضيات هذا الفصل يكون قابلا للطعن عن طريق دعوى تجاوز السلطة.

- الفصل 105 من مجلة الجماعات المحلية

يعتبر مخطط التنمية المحلية الذي يتم إعداده وفقا لمنهج تشاركي وبدعم من مصالح الدولة إطارا مرجعيا لضبط برنامج وتدخلات الجماعات المحلية والهياكل التابعة لها في المجال التنموي الشامل.

يراعى في وضع مخطط التنمية المحلية قدرات الجماعة المحلية وحجم الدعم المالي الذي توفّره الدولة ومختلف المتدخلين في الميدان التنموي بأي عنوان كان. يعمل مخطط التنمية المحلية بإسناد من الدولة على دعم الميزات التفاضلية لكل جماعة محلية أو لإكسابها ميزات للتسريع في تنميتها وحفز الاستثمار بها.

3. المبادئ العامة لإعداد مخطط الاستثمار البلدي

سعيا إلى تجسيم اللامركزية الحقيقية وإرساء قواعد الحوكمة المحلية، ترتكز عملية إعداد مخطط الاستثمار البلدي على المبادئ الأساسية التالية:

- مبدأ 1 : القرب من المواطن ومشاركة كافة المتدخلين والمهتمين بالشأن المحلي وإعتماد الشفافية والحوكمة الرشيدة.
- مبدأ 2 : التركيز على التدخلات الرامية إلى التقليص من التفاوت بين المناطقفي البلدية الواحدة.
- مبدأ 3 : التجسيم التدريجي لمبدأ التدبير الحر الذي أقرته مجلة الجماعات المحلية، وذلك عبر تموقع البلدية كهيكل محوري في ضبط مخططها الاستثماري وتنفيذه، وفي هذا المجال تتولى الهياكل الجهوية والوطنية مرافقة ومساندة البلديات مع احترام الأطر القانونية المعمول بها.
- مبدأ 4 : تناغم البرامج التنموية المحلية مع الإمكانيات المتاحة والتخطيط المجالي والبرامج القطاعية والوطنية.

لتجسيم هذه المبادئ الأساسية أثناء ضبط مخطط الاستثمار البلدي، يتعين اعتماد التمشي التالي:

1. تشريك المواطنين بكل فئاتهم الاجتماعية والنوعية والعمرية في اختيار المشاريع.
2. التركيز على المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف العيش والإطارالحياتي للمواطنين.
3. إعطاء الأولوية لمقترحات المشاريع القابلة للإنجاز من حيث مردوديتها وإشعاعها واستجابتهالتطلعات أكبر عدد ممكن من المواطنين.
4. إعطاء الأولوية عند البرمجة إلى تعهد وصيانة المنشآت والفضاءات القائمة للمحافظة عليها والعمل على ضمان حسن استغلالها وتطوير خدماتها.
5. اقتراح مشاريع ذات جدوى واجتناب ازدواجية البرمجة.
6. التأكيد على أهمية إنجاز المشاريع في إطار الشراكة بين البلدية وبقية الأطراف.

II. إجراءات إعداد وتنفيذ مخطط الإستثمار البلدي التشاركي

1. إعداد مخطط الإستثمار البلدي التشاركي

يقدم الرسم البياني التالي تسلسل الإجراءات المتعلقة بإعداد المخطط

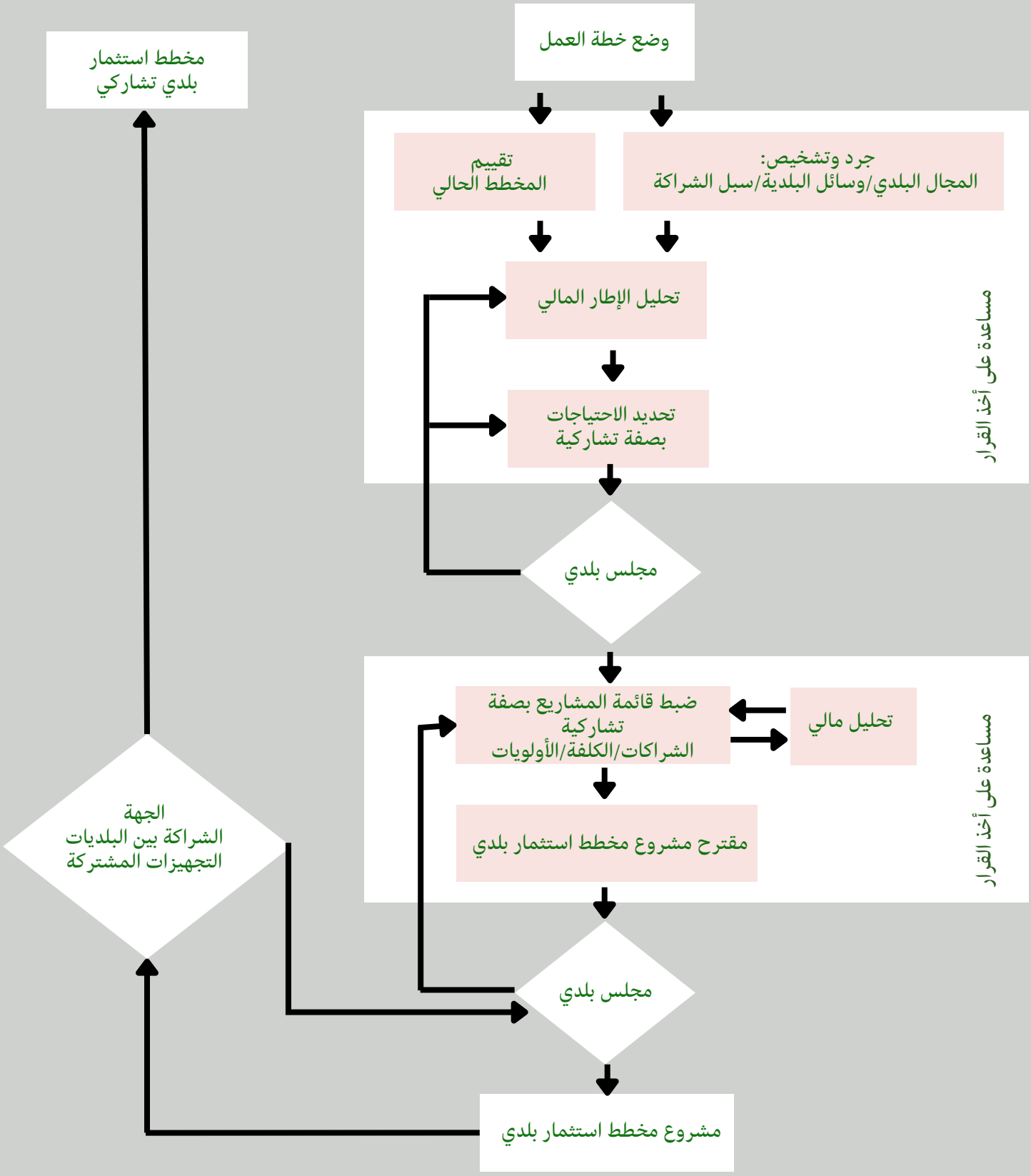

وحيث أن برنامج الاستثمار البلدي التشاركي يجب أن يترجم رؤية تنموية واضحة "برنامج تنموي" ولا يقتصر على إنجاز تدخلات قطاعية منفصلة بل يضم مجموعة من المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى:

- تدعيم قدرات الإدارة البلدية
- تحسين ظروف عيش المتساكنين
- تحسين جاذبية المدينة

تنقسم مراحل إعداد المخطط التشاركي إلى 5 محطات [3]:

1. الأعمال التحضيرية
2. التشخيص الفني والمالي
3. الجلسة العامة التشاركية الأولى
4. جلسات المناطق
5. الأعمال النهائية والجلسة العامة التشاركية الثانية .

1. الأعمال التحضيرية

إن حسن إعداد المخطط البلدي التشاركي يعتمد إنجاز أعمال تمهيدية تتمثل أساسا في تكوين خلية يسند لها التحضير لكل مراحل المسار ويستحسن أن يسند لها مكتب مستقل وفي مكان يسهل الدخول له. وتتمثل هذه الأعمال التحضيرية في:

- تكوين خلية لإعداد برنامج الاستثمار التشاركي بالبلدية: يترأسها رئيس البلدية ويتولى أعمالها التنفيذية الكاتب العام ويعتبر المرافقين المالي والفني[4] والميسر[5] أعضاء بالخلية بالإضافة إلى المسؤول الفني والمالي ومصلحة الاتصال/التواصل للبلدية وأعضاء المجلس البلدي المعنيين بالمسار،
- إجراء لقاء عمل مع منظمات المجتمع المدني ولقاء تحسيسي لفائدة أعوان البلدية،
- تقسيم البلدية إلى عدة مناطق لتسهيل عملية التشخيص الفني وذلك من خلال مداولة للمجلس أو جلسة عمل للجنة الأشغال وخلية البرنامج،
- إعداد خلية البرنامج لخطة اتصالية وتنفيذها لضمان مشاركة واسعة للمواطنين.

2. التشخيص الفني والمالي

- إجراء التشخيص الفني للمدينة من طرف الإدارة الفنية بالتعاون مع المرافق الفني،
- عقد جلسة تنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال البلدي للاطلاع والحصول على المعطيات الخاصة ببرامجهم ودعوتهم لحضور الجلسات التشاركية.
- إجراء التشخيص المالي من طرف المصلحة المالية بالاستعانة بالمرفق المالي للتعرف على مجموع الموارد المالية المخصصة للبرنامج التشاركي،
- نشر نتائج التشخيص على موقع الواب للبلدية وتعليقه بمقرها وتقديم نسخة منه لمنظمات المجتمع المدني الشريكة 07 أيام على الأقل من تاريخ الجلسة العامة التشاركية الأولى والتفاعل مع الاعتراضات التي يمكن أن يقع إعلام البلدية بها،
- إجراء جلسة للمجلس البلدي يتم خلالها الاطلاع على نتائج التشخيص وتوزيع الموارد حسب التدخلات الثلاثة (الإدارية والمهيكلة والقرب) وتوزيع الموارد المالية المخصصة لمشاريع القرب على المناطق المعنية بالتدخل مع الحرص على التطابق مع نتائج التشخيص الفني.

[3] منشور صندوق القروض حول المخطط التشاركي عدد 268 بتاريخ 25-09-2018
[4] إطارات من الإدارة التونسية، يتم الاستعانة بهم من البلدية
[5] عضو من المجتمع المدني، يكلف بتسيير الجلسات ويكون همزة وصل بين المواطنين والإدارة

3. الجلسة العامة التشاركية الأولى

وهي جلسة عامة أولى يترأسها السيد رئيس البلدية وينشطها الميسر وبحضور المجلس البلدي والإدارة البلدية وكل من يرغب في الحضور من المتساكنين ومكونات المجتمع المدني. وتتمثل أشغالها في:

- تقديم الإطار العام للجلسة،
- تقديم منهجية تقسيم البلدية إلى مناطق (معايير جغرافية/اجتماعية) ونتائجها،
- تقديم نتائج التشخيص الفني للمنطقة البلدية
- تقديم المشاريع المتواصلة ومدى تقدم إنجازها والإشكاليات التي تعترضها بكل دقة،
- تقديم المشاريع الوطنية والجهوية الأخرى سواء كانت متواصلة أو مبرمجة،
- تقديم نتائج التشخيص المالي مع ذكر كل الموارد المالية المتاحة والمخصصة للبرنامج سواء كانت ذاتية أو دعم أو قروض أو مساهمات أخرى أي كان مصدرها،
- تقديم توزيع الموارد المالية على مختلف التدخلات والمناطق،
- نقاش عام (وفي حال وجود اعتراضات جوهرية على المقترحات والنتائج المقدمة من طرف البلدية يتم اللجوء للتصويت بالإعتماد على قائمة الحضور).

4. جلسات المناطق

وهي جلسة عامة خاصة بمنطقة معينة يترأسها السيد رئيس البلدية أو من ينوبه وينشطها الميسر وبحضور المجلس البلدي والإدارة البلدية وكل من يرغب في الحضور من متساكني المنطقة المعنية ومكونات المجتمع المدني. وتتمثل أعمالها في:

- تقديم الإطار العام للجلسة،
- توزيع قائمة برامج القرب على المشاركين،
- تذكير بنتائج التشخيص الفني للمنطقة،
- تذكير بالموارد المالية المخصصة للمنطقة،
- تكوين فرق عمل لتحديد المقترحات (المشاريع والتدخلات)
- تقديم الإيضاحات الفنية الأولية اللازمة،
- إجراء تصويت على المشاريع المقترحة من قبل كل الفرق وذلك بهدف ضبط المشاريع حسب الأولوية والأكثر جدوى للمنطقة المعنية،
- الاعلان عن نتائج التصويت،
- تقديم الإيضاحات الفنية والمالية اللازمة للتأكد من قابلية إنجاز المشاريع المقترحة،
- التصويت على ممثلي المنطقة (لا يمكن أن يقل عدد الممثلين عن 3 يتكونون وجوبا من ممثل عن المرأة والشباب والرجال)،
- إعلام المشاركين بموعد الإعلان عن نتائج الدراسات الفنية والمالية الأولية وتبليغ هذه النتائج إلى ممثلي المنطقة.

5. الجلسة العامة التشاركية الثانية

وهي جلسة عامة ثانية وأخيرة يترأسها السيد رئيس البلدية وينشطها الميسر وبحضور المجلس البلدي والإدارة البلدية وكل من يرغب في الحضور من المتساكنين ومكونات المجتمع المدني. ويتم فيها حوصلة كامل المسار وتتمثل أشغالها في:

- تقديم الإطار العام للجلسة
- تقديم المشاريع النهائية: برامج القرب لكل منطقة والبرامج المهيكلة والبرامج الإدارية
- نقاش عام

6. الأعمال النهائية

وهي أعمال إدارية بحتة تتمثل في:

- نشر المخطط التشاركي على موقع الواب للبلدية وتعليقه بمقرها وتقديم نسخة منه لمنظمات المجتمع المدني الشريكة قبل المصادقة عليه نهائيا من طرف المجلس البلدي.
- إجراء جلسة للمجلس البلدي للمصادقة على مخطط للاستثمار البلدي التشاركي.

2. الممارسات الفضلى في إعداد وتنفيذ مخطط الإستثمار التشاركي

1. الممارسات الفضلى في إعداد مخطط الإستثمار: الدروس المستخلصة من مشروع العدسات الخضراء:

إهتم مشروع "العدسات الخضراء"، المنجز من طرف جمعية إفريقيّة بالشراكة مع المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بصفاقس وبدعم من "صندوق الديمقراطية للجميع" لسفارة ألمانيا بتونس، في جزء هامّ من أنشطته بمسار إعداد برنامج الإستثمار السنوي التشاركي لعدد من بلديات جهة صفاقس وذلك عبر مقاربة تدمج بين معاضدة مجهودات البلديات في هذا المسار وتعزيز مشاركة الشباب فيه وذلك عبر إحداث مجموعة من النوادي صلب عدد من المؤسسات الشبابية وقعت تسميتها ب "ركن أهداف التنمية المستدامة **Coin SDGs**" حيث يرمي هذا المشروع للمساهمة في خلق رأي عامّ بيئي محلي وذلك عبر تعزيز قدرات الشباب المنتسب لهذه النوادي ومتابعة العمل البلدي.

وقد تمثلت أهم عناصر مبادرة هذا المشروع في علاقة بمسار إعداد البرنامج التشاركي للإستثمار في التالي:

- التنسيق مع المؤسسات الشبابيّة:

من خلال التعاون مع المجتمع المدني على التنسيق مع هذه الهياكل الزاخرة بالطاقات الشبابيّة يمكن للبلديات النفاذ لشريحة هامة من متساكنيها عند إنجازها لخططها التواصلية المعنية بإعداد برنامج الإستثمار التشاركي مما سيساعدها في توسيع دائرة المواطنين المهتمين والمتابعين لهذا المسار وهو ما من شأنه أن ينجح جلساتها التشاركية وجلسات المناطق وجلسات التصويت على مشاريع القرب إضافة لما يمكن أن يتيحه هذا الخيار من فرص لتحسيس المتساكنين بأهمية المشاريع المزمع إدراجها ببرنامج الإستثمار.

- التواصل مع ممثلي المناطق:

من خلال تنظيم لقاءات وورشات تفكير تجمع المواطنين ومكونات المجتمع المدني ومنتسبي الهياكل الشبابية مع ممثلي المناطق، يمكن للمشاركين التعرف على دورهم في هذا المسار والصعوبات التي يقومون بمعاينتها صلب مشاريع القرب وهو ما من شأنه أن يرشد ويوجه المقترحات التي يمكن أن يتقدم بها المواطنين ومكونات المجتمع المدني بمناسبة قيام البلديات بإعداد مخططاتها التشاركية.

- القيام بإستبيانات تشاركية:

في هذا الإطار يمكن للبلديات أن تتعاون مع مكونات المجتمع المدني على استعمال أدوات تقييم كميّة ونوعية مثل الاستمارات الرقمية أو الميدانية التي يمكن عبرها استهداف عينات من متساكني البلدية في مختلف المناطق التي تشكل مجالها الترابي لمعرفة مدى إلمام المواطنين بمسار إعداد برنامج الإستثمار التشاركي ومدى رضاهم على مردودية السياسات والخدمات البلدية في مجال البيئة إلى جانب تحديد حاجياتهم وانتظاراتهم من المخططات الإستثمارية القادمة.

كما يمكن لمكونات المجتمع المدني المساهمة في انجاز هذا الاستبيان الاستئناس بمخرجاتها عند تقديمها لمقترحات مشاريع للبلدية.

- تقديم ورقات سياسات عمومية:

حتى تكون مقترحات المجتمع المدني بخصوص أفكار مشاريع يمكن تبنيها من قبل البلديات صلب مخططاتها الإستثمارية التشاركية منجزة بطريقة عملية وعلمية من المستحسن أن تتم صياغتها في شكل ورقات سياسات يتم تقديمها فيما بعد للبلديات المعنية، وفي هذا الإطار يمكن أن تتعلق المقترحات بمشاريع القرب أو المشاريع المهيكلة أو حتى المشاريع المهيكلة على حدّ السواء.

- القيام بحملات مناصرة لفائدة مقترحات المشاريع:

من المهمّ هنا أن تنجز الجهات المتقدمة بمقترحات مشاريع صلب ورقات سياسات حملات مناصرة لما تقدمت به وذلك لإقناع الرأي العامّ والسلطة المحلية بها وذلك عبر تسليط الضوء عليها إعلاميا أو من خلال التشاور والتنسيق مع البلديات المعنية وكذلك بالتواصل المباشر مع المتساكنين خاصة إذا ما تعلق المقترح بمشروع قرب.

2. الممارسات الفضلى في إعداد وتنفيذ مخطط الإستثمار التشاركي

2. الممارسات الفضلى في تنفيذ مخطط الإستثمار البلدي التشاركي

وهي مستلهمة من النقاط التي تم التطرق لها عند التقييم النصف مرحلي لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية[1] المنجز من طرف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وكذلك لبعض التجارب البلدية خلال المخطط البلدي الحالي (بلدية أريانة نموذجا).

تنطلق عملية تنفيذ المخطط البلدي التشاركي مباشرة بعد المصادقة النهائية للمجلس البلدي على الوثيقة الختامية للمخطط المذكور. ويمكن تقسيم العملية إلى المراحل التالية:

الأعمال التمهيدية
متابعة الدراسة
متابعة طلب العروض
متابعة الأشغال
الأعمال الختامية وقبول الأشغال

- الأعمال التمهيدية
  - تكوين خلية متابعة تنفيذ مشاريع القرب المدرجة بالبرنامج الاستثمار البلدي التشاركي والتي يترأسها رئيس جنة الديمقراطية المحلية ويتولى أعمالها التنفيذية رئيس لجنة الإعلام ويعتبر ممثلي المناطق أعضاء بالخلية بالإضافة إلى المسؤول الفني والمالي ويمكن إضافة كل شخص آخر (الإدارة البلدية/ مستشار بلدي) حسب الحاجة،
  - إجراء لقاء إعدادي للخلية يهدف إلى:
    - إصدار قرار لتكوين الخلية أو محضر جلسة للغرض
    - التوافق حول مواعيد جلسات الخلية
    - تقسيم الأدوار بين أعضاء الخلية
  - إعلام إطارات وأعوان البلدية بتكوين الخلية
  - إعداد الخلية لخطة اتصالية وتنفيذها لضمان التواصل مع للمواطنين
- متابعة الدراسة
  - الحصول على وثيقة المخطط الإستثماري البلدي
  - تحديد مشاريع القرب
  - تقسيم مبالغ مشاريع القرب بين المناطق حسب نتائج الجلسة التشاركية الأولى وذلك من خلال محضر الجلسة
  - تقسيم مبلغ كل منطقة على المشاريع التي تم التصويت لفائدتها حسب نتائج جلسة المنطقة المعنية وذلك من خلال محضر الجلسة
  - ترتيب مناطق التدخل حسب كل صنف من المشاريع بكل منطقة على حدة حسب نتائج جلسة المنطقة المعنية وذلك من خلال محضر الجلسة
  - تنظيم جلسة للخلية
- متابعة الدراسة
  - الحصول على وثيقة المخطط الإستثماري البلدي
  - تحديد مشاريع القرب
  - تقسيم مبالغ مشاريع القرب بين المناطق حسب نتائج الجلسة التشاركية الأولى وذلك من خلال محضر الجلسة
  - تقسيم مبلغ كل منطقة على المشاريع التي تم التصويت لفائدتها حسب نتائج جلسة المنطقة المعنية وذلك من خلال محضر الجلسة
  - ترتيب مناطق التدخل حسب كل صنف من المشاريع بكل منطقة على حدة حسب نتائج جلسة المنطقة المعنية وذلك من خلال محضر الجلسة
  - تنظيم جلسة للخلية
- متابعة طلب العروض
  - تقسيم ممثلي المناطق بين الأنهج المزمع التدخل بها
  - تعيين ممثل للإدارة الفنية لكل موقع تدخل
  - تقديم أعضاء الخلية للمقاولة المكلفة بالأشغال
  - يعين المقاول ممثل عنه مهمته التنسيق مع أعضاء الخلية.
- متابعة الأشغال
  - معايير ومقاييس المتابعة:

تتم المتابعة لمشاريع القرب حسب المعايير التالية:

- تطبيق القانون (قانون الصفقات/كراسات الشروط ...)
- الشفافية
- الديمومة
- الإنصاف والعدل بين السكان
- النجاعة
- الحفاظ على البيئة
- المساءلة
- الحياد السياسي

[6]http://www.cpscl.com.tn/upload/telechargement/telechargement259.pdf

2. الممارسات الفضلى في إعداد وتنفيذ مخطط الإستثمار التشاركي

2. الممارسات الفضلى في تنفيذ مخطط الإستثمار البلدي التشاركي

إعداد بطاقة وصفية لكل نهج، تتضمن المعطيات التالية

- اسم المشروع وكلفته (تعبيد الطرقات لسنة ... بكلفة .... د)
- اسم النهج وترتيبه ضمن أولوية مناطق التدخل
- طول النهج وعرضه
- الكلفة التقديرية للتدخل بالنهج
- تقديم موجز لبرنامج التدخل
- أخذ صور لمناطق التدخل قبل انطلاق الأشغال
- تاريخ بداية الأشغال

- متابعة الأشغال من طرف ممثلي المناطق:
  - تتم الزيارة الأولى لموقع المشروع رفقة الإدارة الفنية وبحضور المقاولة
  - يتم تقديم جميع الأطراف وتقسيم المسؤوليات
  - يمكن لممثلي المناطق حمل شارة بعد التنسيق مع الخلية والمصالح البلدية
  - تكون الزيارة أسبوعية على الأقل وكل ما دعت الحاجة إلى ذلك
  - في صورة تسجيل إخلالات من طرف المقاول يتم إعلام الإدارة الفنية والمسؤول على المتابعة بذلك ولا يتم تعطيل الأشغال
  - ليس من مشمولات ممثلي المناطق توجيه ملاحظاتهم إلى المقاولة مباشرة
  - لا يحق لممثلي المناطق استغلال موقعهم في متابعة الأشغال للحصول على أي منافع
  - في حال وجود خلل في الأشغال يتطلب الإصلاح لا يحق لممثلي المناطق نشر ذلك في الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي إلا بعد تداول الموضوع ضمن الخلية وسماع رد الإدارة على كل الاستفسارات
  - يمكن لممثلي المناطق وبالتنسيق مع البلدية الحضور في جلسات الحضيرة
  - إعلام متساكني الحيوبقية السكان بسير تقدم الأشغال (اجتماعات مباشرة – مواقع التواصل الاجتماعي وأي وسيلة أخري) ولا تتحمل البلدية مصاريف الإعلام ويمكن لها في أقصى الحالات أن توفر قاعة للاجتماعات
  - توثيق عملية الزيارة ببعض الصور
  - تعمير بطاقة معاينة لكل زيارة يقوم بها ممثلي المناطق
- الأعمال الختامية وقبول الأشغال
  - قبل قبول الأشغال:
    - التأكد من إنجاز الأشغال المبرمجة وحسب المواصفات المطلوبة
    - الإشارة إلى كل خلل في الإنجاز
    - الإستئناس برأي بعض المواطنين في سير إنجاز الأشغال ومحاولة الإجابة على استفساراتهم بالتنسيق بين الإدارة الفنية والمقاولة
    - محاولة تذليل العقبات التي تحول دون إتمام انجاز الأشغال
    - إعلام أعضاء الخلية بإنتهاء الأشغال
  - عند قبول الأشغال
    - حضور عملية قبول الأشغال
    - الحرص على رفع كل الإخلالات
    - الحرص على تنظيف مكان الحضيرة قبل قبول الأشغال
  - بعد قبول الأشغال
    - إعلام متساكني الحي وبقية السكان بنهاية الأشغال (اجتماعات مباشرة – مواقع التواصل الاجتماعي وأي وسيلة أخري)
    - تعمير بطاقة نهاية الأشغال.
- الأعمال الختامية:
  - إعلام كل السكان بنهاية الأشغال سواء في الجلسة التشاركية للسنة المقبلة أو خلال اجتماع عام في الغرض
  - إعداد كتيب وإن أمكن فيلم تسجيلي لمختلف مراحل إنجاز المشروع
  - إجتماع ختامي للخلية للتقييم وتقديم المقترحات

3. مصادر تمويل مخطط الاستثمار البلدي التشاركي

تتمثل مصادر تمويل مخطط الاستثمار البلدي التشاركي في تحديد صيغة تنفيذ الجماعة المحلية للمشاريع المدرجة في برنامجها الاستثماري التشاركي[7]:

- استثمارات بلدية صرفة
- استثمارات في نطاق الشراكة
- استثمارات في نطاق التعاون اللامركزي

يحدد المخطط الاستثمار للجماعة المحلية، الخطة التمويلية لكل المشاريع المنصوص عليها وأدوار مختلف الأطراف المتداخلة ويعتبر بذلك الوثيقة التي تضبط علاقة الجماعة المحلية ببقية المتدخلين العموميين والخواص والمجتمع المدني والمتساكنين فيما يخص تحديد المشاريع المحلية وتمويلها

- استثمارات بلدية صرفة

تتمثل أساسا في 03 صيغ ممكنة:

- التمويل الذاتي: وهو يمثل قدرة البلدية على توفير فائض من مداخيلها لإنجاز المشاريع وذلك بعد طرح المصاريف المستوجبة سنويا. وهو مؤشر على الحالة المالية للبلدية.
- الإقتراض: يسند من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، الذي يتولى سنويا مراسلة البلديات لمدها بقدرة الاقتراض لديها (مبلغ القرض المتاح للبلدية سنويا).
- مساعدات موظفة وغير موظفة: تسندها الدولة لفائدة الدماعات المحلية حسب طريق احتساب تأخذ بعين الاعتبار عدة مؤشرات.

- استثمارات عن طريق الشراكات:

تتمثل عملية تشخيص سبل الشراكة في التعرف على مختلف إمكانيات الشراكة الممكن للبلدية إبرامها مع كافة الجهات الكفيلة بالمساهمة في تمويل وتنفيذ المشاريع صلب مخطط الاستثمار البلدي.

ولضبط المشاريع الممكن إنجازها في إطار الشراكة مع مختلف الأطراف يبين الجدول الموالي مختلف صيغ انجاز المشاريع بالشراكة:

الطرف المشارك	منهجيات تحديد المشاريع الممكنة
الوزارات والمؤسسات العمومية	• تحديد الاحتياجات من التجهيزات العمومية المشتركة بالاعتماد على جدول المرافق (**Grille des Equipements**) في مجال المشاريع المشتركة. • الاتصال بالهياكل المعنية للتعرف على مختلف البرامج الوطنية، والتأكد من مدى استجابتها لحاجيات البلدية من المشاريع. • النظر مع الهياكل المعنية في إمكانية تلبية الاحتياجات من المشاريع غير المبرمجة لفائدتها.
المجلس الجهوي	• الاتصال بمصالح الجهة لتحديد المشاريع الممكن إنجازها.
البلديات	• دراسة المخططات المديرية لأسواق الجملة والمسالخ والتعرف على مشاريع الشراكة المدرجة بها والاتصال بالبلديات المعنية. • تحديد الاحتياجات التي أفضى إليها التشخيص والممكن انجازها بالشراكة مع بلديات أخرى.
القطاع الخاص	• الإعلان على طلب مقترحات مشاريع. • بالنسبة للمشاريع العقارية (التقسيمات العقارية...)، على البلدية: -تحديد الأراضي التي يتعين تهيئتها وفقا لأحكام مجلة التهيئة الترابية والتعمير. -الاتصال بمالكيها قصد إبرام اتفاقية شراكة في الغرض.
الجمعيات	• دعوة الجمعيات لتقديم مقترحاتها. • الإعلان عن طلب مقترحات للجمعيات المحلية لصياغة مشاريع تمول أو تنجز بصفة مشتركة
المتساكنين	• خلال مشاركة المواطنين في تحديد المشاريع، يتم مناقشة مدى استعداد المتساكنين للمساهمة في تمويلها (يمكن أن تكون المساهمة مالية أو عينية) أو انجازها أو صيانتها

[7] الأمر عدد 3505لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط واسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

3. مصادر تمويل مخطط الاستثمار البلدي التشاركي

- استثمارات في نطاق التعاون اللامركزي

يشمل التعاون اللامركزي الدولي كل أشكال التعاون والتبادل التي تعقدها الجماعات المحلية ومجموعاتها مع السلطات او الجماعات المحلية الأجنبية، في احترام تام لمقتضيات القانون التونسي.

ويتخذ التعاون اللامركزي الدولي عدة أشكال:

- التوأمة مع جماعة محلية أجنبية، تربط الدولة المنتمية إليها علاقات ديبلوماسية مع الجمهورية التونسية.
- اتفاقيات شراكة وتعاون مع جماعات محلية أجنبية أو مع منظمات دولية حكومية أو غير حكومية.
- الانخراط في شبكات إقليمية ودولية للجماعات المحلية.

عبر عقد شراكات خارجية والاستفادة من برامج مختلفة يمكن للجماعات المحلية التونسية أن تستفيد من عدة تمويلات يمكن الاستعانة بها لإنجاز عدد من المشاريع المدرجة صلب مخططاتها الإستثمارية التشاركية خاصّة في مجال البيئة.

4. الأطراف المتدخلة في إعداد وتنفيذ برامج الإستثمار التشاركي

- الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية :

إصدار المنشور الداعي لإعداد مخطط الاستثمار البلدي التشاركي واحتساب المساعدات غير الموظفة والمخصصة لتمويل المشاريع المدرجة بالمخططات الاستثمارية للبلديات..

- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

من خلال ضبط شروط إسناد القروض.

- مركز التكوين ودعم اللامركزية:

إعداد برنامج لتكوين المجالس المنتخبة والإدارة البلدية في المنهجية التشاركية لإعداد المخطط.

- المجالس المنتخبة:

أهم طرف في المسار بإعتبار أن المخطط البلدي التشاركي هو الأداة الرئيسية لتحقيق جملة الأهداف التي تم على أساسها انتخاب المجلس البلدي.

- الإدارة البلدية:

الجهاز التنفيذي المكلف بإعداد وتنفيذ المخططات البلدية وهو الذي يساهم مباشرة في نجاح المسار التنفيذي للمخطط البلدي التشاركي.

- ممثلي المناطق:

الذين يتم إختيارهم أثناء جلسات المناطق لتمثيل متساكني منطقة معينة. وهم الطرف الرابط بين البلدية والمتساكنين بالسهر على حسن تنفيذ المشاريع التشاركية مثلما تم الاتفاق عليها عند إعداد البرنامج البلدي التشاركي.

- المجتمع المدني:

هو قوة الإقتراح والدفع بالبلديات لإعتماد التشاركية والشفافية في كامل مسار إعداد المخطط البلدي للإستثمار وهو الذي يساهم في حشد المواطنين للمشاركة بفاعلية وممارسة حقهم الدستوري في التنمية المحلية.

III.إدراج البعد البيئي في برنامج الإستثمار البلدي التشاركي: دعامة للتحول لمدن خضراء

1. الإطار القانوني

وفرت مجلة الجماعات المحلية الإطار القانوني اللازم للجماعات المحلية لإرساء سياسات عمومية خضراء تقع ترجمتها "لمشاريع خضراء" يمكن إدراجها صلب مخطط الإستثمار البلدي التشاركي، وهو ما يمكن تبيانه عبر الفصول التالية:

- الفصل 13:

تتمتع الجماعات المحلية بمقتضى القانون بصلاحيات ذاتية تنفرد بمباشرتها وبصلاحيات منقولة من السلطة المركزية. تتمتع الجماعات المحلية بصلاحيات مشتركة مع السلطة المركزية تباشرها بالتنسيق والتعاون معها على أساس التصرف الرشيد في المالية العمومية والأداء الأفضل للخدمات. تضبط شروط وإجراءات تنفيذ الصلاحيات المشتركة بقانون بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية.

المحافظة على البيئة هي أحد أهم الصلاحيات الذاتية

- الفصل 40:

تشمل الاتفاقيات التي يمضيها رئيس الجماعة المحلية مع الأطراف الأجنبية على وجه الخصوص المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكوين المهني والرياضة والصحة والتعليم والتعمير والفلاحة والمحافظة على البيئة ودعم الطاقات المتجدّدة والمساواة بين الجنسين.

المحافظة على البيئة هي أحد أهم مجلات التعاون اللامركزي.

- الفصل 106:

يصادق مجلس الجماعة المحلية على مخططات التنمية المحلية ويأخذ بعين الاعتبار:

- مقتضيات التنمية المستدامة،
- ....

التنمية المستدامة هي أول بعد يرتكز عليه للمصادقة على برنامج الإستثمار التشاركي.

إثر إتمام عملية الجرد والتشخيص وتدوين مختلف المعطيات بالنماذج المعدة للغرض يقع احتساب نسب التغطية بالبنية الأساسية والمرافق وتوزيعها حسب حالتها بالنسبة لكل منطقة وكذلك بالنسبة للبلدية ككل. وتعكس هذه النسب النقائص التي تشكو منها البلدية ككل وكذلك مختلف المناطق.

بالإضافة إلى نتائج عملية الجرد والتشخيص، وللتعرف بكل دقة على مشاغل وتطلعات المتساكنين بمختلف شرائحهم، تقوم البلدية باستشارة وتشريك مواطنيها في اتخاذ القرار.

ولترجمة النقائص المسجلة إلى مشاريع مقترحة تستجيب أكثر ما يمكن لتطلعات المتساكنين، على البلدية تحديد جملة الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها خلال فترة المخطط وترتيبها حسب الأولوية بالاعتماد على المنهجية التشاركية.

ثم تقوم البلدية وبالنسبة لكل هدف، بتحديد المشاريع التي يمكّن إنجازها من تحقيق الأهداف التي تم ضبطها مع مراعاة القدرات المالية للبلدية (تحليل الإطار المالي).

ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن غالبية البلديات ركزت في مختلف مشاريعها الإستثمارية السنوية في السنوات الفارطة على مجالات يمكن اعتبارها "تقليدية" بالنظر لإنتظارات التي وضعها المشرع عند سنه لمجلة الجماعات المحلية حيث ركزت غالبية تدخلات البلديات على التنوير والتعبيد والترصيف دون غيرها وذلك إما لإعتبارات مالية أو لما تمليه سياساتها وتوجهاتها في هذا الإطار.

وإعتبارا لأولوية أهداف التنمية المستدامة على بقية الأهداف خاصة في بعدها البيئي، يمكن للبلدية أن تأخذ بعين الاعتبار السياسات البيئيّة عند برمجتها لمخططها الإستثماري التشاركي وذلك للأولوية التي تمثلها وللفرص التي يمكن أن توفرها لها.

- الفصل 109:

تعمل الجماعات المحلية على دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومشاريع التنمية المستدامة بواسطة اتفاقات تبرم للغرض وطبقا للتشريع الجاري به العمل.

تحرص الجماعات المحلية على تخصيص اعتمادات لدعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمشاريع الهادفة لتحقيق اندماج المرأة الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

يعمل مجلس الجماعة المحلية على تحفيز المؤسسات الاقتصادية على الاستثمار خاصة في المشاريع المندرجة في نطاق الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجدّدة.

تتمتّع مشاريع الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجدّدة بأولوية الدعم من قبل الجماعات المحلية.

الإقتصاد الأخضر يقوم على بعث مشاريع صديقة للبيئة.

2. بعض المجالات الممكنة للمشاريع الخضراء:

يمكن إدراج المشاريع الخضراء في المجالات التالية:

- المشاريع الإدارية:
  - الدراسات:
    - دراسة مثال التهيئة العمرانية،
    - دراسة مخطط بلدي للتصرف في النفايات،
    - دراسة لتطهير المياه المستعملة،
    - دراسة تصريف مياه الأمطار،
    - دراسة تهيئة المسلخ البلدي...
  - المساحات الخضراء: تضم هذه الفضاءات الساحات الخضراء التي تهم كامل البلدية:
    - المنتزهات البلدية
    - الساحات العمومية المركزية
    - حدائق الحيوانات
    - المسالك الصحية ومنابت الغابات
    - المسالك الخاصة بالدراجات الهوائية
    - مراكز فرز الفضلات البلدية.
  - معدات النظافة: تضم لمعدات التجميع والفرز والنقل والرسكلة والتثمين
    - الحاويات العادية وحاويات الفرز من المصدر
    - الشاحنات الضاغطة والشاحنات القالبة والجرارات والآلات الجارفة
    - آلات لرحي بقايا الأشجار

- المشاريع المهيكلة: مشاريع بالشراكة بين البلدية ومصالح الدولة أو مع الخواص:
  - المنتزهات الحضرية.
  - مراكز التحويل والمصبات المراقبة
  - مراكز التثمين (إنتاج المستسمد/ علف الحيوانات...)
  - مراكز الرسكلة : البلاستيك والورق ....
  - المسالخ البلدية،
  - تصريف مياه الأمطار وتطهير المياه المستعملة...

- مشاريع القرب:

وهي التي تمس مباشرة حياة المواطنين في منطقة جغرافية ضيقة مثل الحي أو الحومة أو تجمع سكني صغير:

  - الحدائق العمومية الداخلية
  - الفضاءات المخصصة للأطفال
  - التصرف في النفايات من الجمع إلى والرسكلة : مراكز التجميع والفرز
  - ملاعب الأحياء

3. آثار إدراج بعد بيئي لبرنامج الاستثمار البلدي التشاركي

آثار مالية: الترفيع في قيمة المساعدة المخولة للبلدية

يقترن حصول البلدية على مبلغ المساعدة غير موظفة على العدد السنوي المسند لها في تقييم الأداء.
وهو عدد يترجم أداء البلدية في عدة مجالات ويتراوح من 0 إلى 100 نقطة[8].

المجال I: تحسين الخدمات المسداة		عدد النقاط	المجال II: المشاركة والشفافية		عدد النقاط	المجال III: تحسين الموارد		عدد النقاط
المقياس 1.1: الإنجاز المالي لبرنامج الإستثمار البلدي	1.1	10	المقياس 1.2: مشاركة المواطنين في إعداد البرنامج السنوي للإستثمار	1.2	8	المقياس 1.3:يعكس البرنامج السنوي لدعم قدرات التصرف المواضيع والمحاور التي سجلت في شأنها نقائص بالتقرير السنوي لتقييم الأداء وتقرير التدقيق المنجز من قبل دائرة المحاسبات	1.3	7
المقياس 2.1 :تنفيذ المخطط التقديري للصفقات العمومية	2.1	8	المقياس 2.2: النفاذ إلى الوثائق البلدية	2.2	7	المقياس 2.3: اعتماد أدوات التصرف وتطبيقها في الموارد البشرية وخاصة منها وضع مخطط تقديري للمهن والكفاءات	2.3	7
المقياس 3.1: تنفيذ المخطط الثلاثي التقديري للصيانة	3.1	7	المقياس 3.2: معالجة الشكاوى في أجل أقصاه 21 يوم	3.2	10	المقياس 3.3: تسوية وضعية الديون المرسمة بمخطط تطهير الديون	3.3	8
المقياس 4.1: مجهود البلدية في مجال النظافة	4.1	9	المقياس 4.2: احترام تطبيق ا لإجراءات البيئية والإجتماعية	4.2	9	المقياس 4.3: تطور الموارد الذاتية المستخلصة	4.3	10
العدد الأقصى		34	العدد الأقصى		34	العدد الأقصى		32

[8] قـرار من وزير الداخلية ووزير المـالية مؤرخ في 29 ديسمبر 2015 يتعلق بضبط مقاييس تقييم آداء الجماعات المحلية المنصوص عليها بالفصل 11 من الأمر عدد 3505لسنة 2014 المتعلق بضبط شروط واسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

وتمثل مجالات النظافة والبيئة 18 نقطة/100 نقطة. وهو ما يبرز أهمية البعد البيئي في العمل البلدي.
ويكون تأثير حاصل البلدية من النقاط على النحو التالي:

سلم الدرجات	حاصل النقاط	النسبة من حجم المساعدة غير الموظفة المخصصة للبلدية (قسم تقييم الأداء) بعنوان سنة الإنتفاع (%)
الدرجة 1	أقل من 50 نقطة	0
الدرجة 2	من 50 نقطة إلى 59 نقطة	60
الدرجة 3	من 60 نقطة إلى 69 نقطة	70
الدرجة 4	من 70 نقطة إلى 79 نقطة	80
الدرجة 5	يساوي أو يفوق 80 نقطة	100

آثار محلية

إن إدراج البعد البيئي في العمل البلدي هو أحد أهم مؤشرات النجاح. فنظرا للتزايد الكبير لعدد السكان المنضوين تحت بلديات سيما بعد تعميم التنظيم البلدي على كامل التراب الوطني وذلك عبر إحداث عدد من البلديات الجديدة[9] وتوسيع المجال الجغرافي لعدد من البلديات الأخرى [10]واعتبارا لمحدودية الموارد المالية فإن تأثير الاستثمارات البلدية على البنية التحتية لا يكون محسوس مثل تأثيره على المشاريع الخضراء. حيث تساهم المشاريع البيئية في تحسين جودة الحياة والارتقاء بمستوى العيش اللائق إلى مراتب أعلى.

كما يعتبر البعد البيئي أحد أهم المؤشرات التي تطبع عمل أي مجلس بلدي منتخب لفترة معينة. وتبقى الإنجازات البيئية لكل مجلس بلدي أهم الآثار التي تميز مروره في عيون المتساكنين.

كما أفردت مجلة الجماعات المحلية إهتماما خاص بالمجال البيئي وألزمت كل رئيس جماعة محلية بإعداد تقرير سنوي حول الإنجازات البيئية كما ينص عليه الفصل التالي:

فصل 124 من مجلة الجماعات المحلية :

تتولى الجماعات المحلية إعداد تقرير سنوي حول المنجزات في ميدان التهيئة الترابية والتعمير والتنمية المستدامة وتنشره بكل الوسائل المتاحة.

آثار تنموية :تعزيز الجاذبية الترابية للجماعة المحلية

تتحقق الجاذبية الترابية لجماعة محلية ما عبر حسن التسويق لها عبر فكرة أن المجال الترابي يمكن جعله "علامة تجارية"، وهو ما يعرف بالتسويق الترابي الذي يهدف لتعزيز تنافسية مجال الجماعة المحلية في استقطاب رؤوس الأموال والسياح والتظاهرات والطلاب على المستويين الوطني والخارجي ممّا يعزز الفرص الإقتصادية والثقافية والحضرية للمدينة.

وممّا لا شك فيه فإن من بين أبرز عوامل وشروط هذا الجذب هو اعتماد سياسات عمومية تجعل من حق العيش في بيئة سليمة من بين أهمّ أولوياتها. وهو ما يؤكد على ضرورة إعطاء البلدية لصورة جيدة لمجالها الترابي من حيث نظافة وجمالية المدينة وتوفرها على البنية الأساسية الضرورية لتحسين جودة حياة متساكنيها وزائريها بما يشمل بيئتها الطبيعيّة والصناعية على حدّ السواء. وفي هذا الإطار فإن إنجاز البلدية لمشاريع خضراء يمكن أن يكون من بين أدوات التسويق الترابي لها.

4. الإشعاع الدولي للجماعة المحلية:

تمثل المقدرة على الإشعاع الدولي اليوم أحد الأهداف الرئيسية التي تعمل على بلوغها الكثير من مدن العالم، وهي فكرة تتكامل مع سياسة التسويق الترابي للجماعة المحلية، حيث تسعى هذه الأخيرة لأن تتمايز على الساحة الدولية وذلك عبر التسويق لصورتها كمدينة رائدة على المستوى الإقليمي أو الدولي في مجال معين مثل المجال البيئي.

وبتحقيقها لهذا الإشعاع وحيازتها لصورة المدينة الخضراء الصديقة للبيئة سيسهل على الجماعة المحلية الإقدام على الانضمام أو الترشح لعدد من الشبكات والبرامج التي تعنى بالبيئة لتكون بذلك من بين المدن الفاعلة في هذا المجال خاصة أمام الإنفتاح الذي بادت تبديه المنتظمات الأممية والقمم الدولية على الجماعات المحلية باعتبارها الفاعل الأول في مواجهة العديد من التحديات البيئيّة التي يمر بها العالم مثل التغيرات المناخية.

[9] تم إحداث 86 بلدية جديدة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 600 لسنة 2016 مؤرخ في 26 ماي 2016 والمتعلق بإحداث بلديات جديدة بولايات أريانة وبن عروس وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وقفصة وقبلي.
[10] الأمر عدد 602 لسنة 2016 مؤرخ في 26 ماي 2016 يتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات.

IV. التوصيات

1. للمجالس البلدية

- إعتماد الشفافية التامة خلال كل المراحل
- النأي بالمسار عن أي توظيف أو تجاذبات مع التركيز على طبيعة البرنامج كآلية لتحسين ظروف عيش المواطنين والرفع من جاذبية المدن
- التأكد بأن التقسيم الترابي المقترح للمنطقة البلدية وتوزيع الميزانية يكتسيان طابعا موضوعيا يسهل الدفاع عنه والوصول الى توافقات حوله
- التأكد بأن المعطيات المضمنة بتشخيص المناطق الترابية صحيحة وواضحة وشفافة ويمكن التثبت منها بسهولة
- إعتماد خطة للتواصل تسمح بحضور أكبر عدد ممكن من المواطنين للورشات بما في ذلك إختيار التاريخ والتوقيت والفضاء
- عدم تقديم وعود للمواطنين لا يمكن للبلدية تلبيتها لاحقا.
- الإنفتاح على كافة مكونات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات وأفراد وتشريك المؤسسات الشبابية في المسار.
- الإعتماد على الرقمنة في إختيار المقترحات والتصويت عليها وعدم الإقتصار على المشاركة الحضورية.
- تخصيص نسبة من الاعتمادات للمشاريع الخضراء.
- تجنب البرنامج السنوي والإعتماد على المخطط الخماسي.

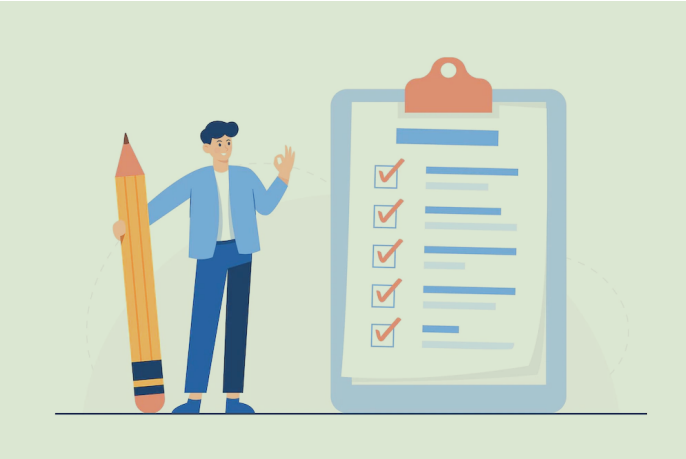

2. للإدارة البلدية

- إعداد تقارير حول مدى تقدم إنجاز مخططها الاستثماري والإشكاليات التي واجهتها وكذلك العوامل الإيجابية التي مكنتها من بلوغ أهدافها.
- مقارنة الكلفة النهائية للاستثمارات المنجزة بالإعتمادات المبرمجة.
- متابعة نسبة تقدم البلدية في إنجاز استثماراتها وفق البرمجة السنوية المحددة.
- تحديد المسؤوليات في حالتي وجود تأخير في إنجاز المشاريع أو تنقيحها للتمكن من معرفة الإخلالات على مستوى البرمجة قصد العمل على تداركها ضمن برامج قادمة.
- متابعة مدى انعكاس المشاريع المنجزة على تحسين ظروف عيش المتساكنين وانخراطهم الإيجابي في آدائهم لواجباتهم الجبائية المحلية.
- العمل على رفع نسبة مشاركة المواطنين وممثلي المجتمع المدني في فعاليات الجلسات السنوية التي تعقدها البلديات لتقييم إنجاز مخططاتها الاستثمارية،ورصد الانطباعات بخصوص مدى استجابةالمشاريع المنجزة والتي بصدد الإنجاز لانتظاراتهم ومدى تأثيرها (الإيجابي أو السلبي) على المنطقة البلدية ككل.
- تشريك دور الشباب والإستفادة من كفاءة المؤطرين المتوفرين في مختلف النوادي والعدد الهام من الشباب الذي يرتاد هذه الفضاءات من أجل إنجاح عملية التشخيص التشاركي وضمان مشاركة واسعة للمواطنين في مختلف مراحل البرنامج البلدي الاستثماري التشاركي
- العمل على الاستعانة بالتطبيقات الإعلامية في خصوص مشاركة المواطنين في المسار التشاركي لإعداد المخطط وخاصة في التشاركية في أخذ القرار.

IV. التوصيات

3. للإدارة المركزية

- وضع خطة لمتابعة ومرافقة الجماعات المحلية في مختلف مراحل إعداد مخططها ومساعدتها في صورة تعرضها إلى بعض الإشكاليات أو العراقيل لتتمكن من تخطيها مع الحرص على عدم التدخل في مشمولاتها ودراسة الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية.
- التنسيق مع مختلف الوزارات (الشباب والرياضة والثقافة وشؤون المرأة والأسرة والتجارة والتجهيز والبيئة) لتحديد صيغ الشراكة الممكنة ودور كل طرف مشارك في برمجة ومتابعة المشاريع المزمع إنجازها وفق صيغة الشراكة.
- وضع لوحة قيادة لمتابعة احترام الرزنامة المحددة لكافة مراحل إعداد المخطط الاستثماري البلدي من قبل جميع الأطراف المتدخلة فضلا عن تحقيق الأهداف المرجوة في كل مرحلة.
- إعلام البلديات في صورة إقرار توجهات جديدة للدولة بعنوان مشاريع شراكة معها لاعتمادها في إعداد مخططاتها الاستثمارية.
- برمجة دورات تكوينية لفائدة المصالح المعنية بالبلديات

4. للإدارة الجهوية

تتولى مصالح الولاية (دائرة الشؤون البلدية،المصالح الاقتصادية) القيام بالأعمال التالية :

- إعلام البلديات المعنية بالمشاريع ذات الطابع الجهوي.
- مساندة البلديات في تحقيق الأهداف التالية:
  - تحديد مشاريع الشراكة بين البلديات أو المشاريع ذات الطابع الجهوي.
  - تناسق المشاريع المحلية مع المشاريع الوطنية والجهوية.
  - التنسيق بين البلديات والمصالح الخارجية للوزارات والهياكل المتدخلة لتحديد كلفة المشاريع.
- مساعدة البلديات على تصور مشاريع مشتركة إضافية.
- دراسة المشاريع المشتركة مع الجهة وحث البلديات على ضمان مزيد انسجام المشاريع المقدمة مع الأهداف والمشاريع الجهوية.

5. للمجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة أحد الشركاء الرئيسين في إنجاح مسار إعداد وإنجاز مخطط الإستثمار البلدي التشاركي وبالتالي فهم مدعوون إلى:

- حث الجماعات المحلية والضغط عليها من أجل إعتماد مقاربة تشاركية حقيقية وفعالة.
- معاضدة مجهودات البلديات في كامل مسار إعداد وإنجاز مخطط الإستثمار البلدي التشاركي.
- تولي مسؤولية إنجاز بعض المهام لتخفيف الضغط على الإدارة البلدية خاصة إزاء المرونة المالية التي تتمتع بها الجمعيات.
- العمل على بلوغ مشاركة واسعة للمواطنين تشمل كافة الشرائح الإجتماعية والعمرية والجنسية بما يضمن تمثيلية متوازنة بين الجهات.

6. للمؤسسات الشبابية

تتمتع المؤسسات الشبابية ببنية تحتية متميزة وبإطارات تمتاز بالكفاءة والمقدرة بالإضافة إلى التجهيزات التي تتواجد بدور الشباب وبالتالي فهي مدعوة إلى:

- الإنخراط الكامل مسار إعداد وإنجاز مخطط الإستثماري البلدي التشاركي.
- عرض مشروع شراكة حقيقية مع البلديات.
- إدماج إطارات دور الشباب في تنشيط الجلسات وتأطيرها.
- تولي مسؤولية احتضان الجلسات العامة التشاركية نظرا للحياد التي تتمتع به دور الشباب.
- تعريف الشباب الناشط في المؤسسات الشبابية بأهمية المشاركة في مسار إعداد وإنجاز مخطط الإستثماري البلدي التشاركي.
- إنجاز استبيانات شبابية تساعد البلديات في تشخيص النقائص ومعرفة مواطن الضعف لتداركها.

الخلاصة

يعتبر هذا الدليل ثمرة عمل لكافة جمعية إفريقية وقد تم استعراض أهم المراحل التي يمر بها البرنامج البلدي التشاركي: ابتداء من عملية التشخيص الفتي ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني وصولا إلى إختيار المشاريع.

وتمثل وثيقة البرنامج الإستثماري التشاركي عقد بين المجلس البلدي والإدارة البلدية من جهة والمواطنين من جهة ثانية. وبالتالي فإن حسن إعداد وتنفيذ كامل عناصر المخطط البلدي هو أحد الضمانات التي يعتمد عليها لإيفاء البلدية بالتزاماتها تجاه مواطنيها.

وقد استعرض هذا الدليل مجموعة مقاربات تمثل إطارا منهجيا إعداد وتنفيذ البرنامج الإستثماري التشاركي. ومن هذا المنطلق، يمكن للبلدية اعتماد هذه المقاربات أو تعديلها أو تدقيقها أو تعميقها حسب الحاجيات الخصوصية ومدى توفر المعطيات والموارد البشرية المتاحة.

قائمة المراجع

- القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية.

- الأمر عدد 3505 لسنة 2014 مؤرخ في 30 سبتمبر 2014 يتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

- الأمر الحكومي عدد 600 لسنة 2016 مؤرخ في 26 ماي 2016 يتعلق بإحداث بلديات جديدة بولايات أريانة وبن عروس وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وقفصة وقبلي.

- الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 مؤرخ في 26 ماي 2016 يتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات.

- الأمر الحكومي عـــدد 401 لسنة 2019 مؤرخ في 6 ماي 2019 يتعلق بضبط شروط وإجراءات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية

- قـرار مشترك بين وزير الداخلية ووزير المـالية مؤرخ في 29 ديسمبر 2015 يتعلق بضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية.

- منشور وزارة الداخلية عدد11 لسنة 2015 مؤرخ في 07 أكتوبر2015 حول المخطط التشاركي لسنة 2016.

- Manuel Opérationnel du Programme de Développement Urbain et de Gouvernance Locale (PDUGL), Caisse des Prêts et de Soutien des Collectivités Locale.

Liste des Références

- Loi organique n° 29 de 2018 du 9 mai 2018 portant code des collectivités locales.
- Décret n°3505 de 2014 du 30 septembre 2014, fixant les conditions d'octroi de prêts et des aides par l'intermédiaire du Fonds de Prêts et Soutien aux Collectivités Locales.
- Décret gouvernemental n°600 de 2016 du 26 mai 2016, portant création de nouvelles communes dans les gouvernorats de l'Ariana, Ben Arous, Sidi Bouzid, Gabès, Médenine, Gafsa et Kebili.
- Décret gouvernemental n°602 de 2016 du 26 mai 2016, modifiant les limites territoriales de certaines communes.
- Décret gouvernemental n°401 de 2019 du 6 mai 2019 fixant les conditions et modalités de mise en œuvre des mécanismes de démocratie participative prévus par l'article 30 du code des collectivités locales
- Arrêté conjoint du ministre de l'intérieur et du ministre des finances du 29 décembre 2015, fixant les critères d'évaluation des performances des collectivités locales.
- Circulaire du Ministère de l'Intérieur n°11 de 2015 du 07 octobre 2015 portant plan participatif pour l'année 2016.
- Manuel Opérationnel du Programme de Développement Urbain et de Gouvernance Locale (PDUGL), Caisse des Prêts et de Soutien des Collectivités Locale.

Conclusion

Ce guide est considéré comme le résultat du travail de toute l'équipe de l'association Ifriqiya. Les étapes les plus importantes que traverse le programme communal participatif ont été passées en revue : en commençant par le processus de diagnostic précoce, la participation des citoyens et de la société civile, et en terminant par la sélection des projets.

Le document du programme d'investissement participatif représente un contrat entre le conseil communal et l'administration communale d'une part, et les citoyens d'autre part. Par conséquent, la bonne préparation et mise en œuvre de tous les éléments du plan communal est l'une des garanties adoptées pour que la commune remplisse ses obligations envers ses citoyens.

Ce guide a passé en revue un ensemble d'approches qui représentent un cadre méthodologique pour la préparation et la mise en œuvre du programme d'investissement participatif. Dans cette optique, la commune peut adopter, modifier, auditer ou approfondir ces démarches en fonction des besoins spécifiques et de la disponibilité des données et des ressources humaines disponibles.

3.Pour l'administration centrale

- Élaborer un plan pour suivre et accompagner les communautés locales dans les différentes étapes de préparation de leur plan et les aider au cas où elles seraient exposées à certains problèmes ou obstacles afin de pouvoir les surmonter, tout en veillant à ne pas interférer dans leur contenu et d'étudier les raisons qui ont conduit à cette situation.
- Coordination avec les différents ministères (jeunesse, sports, culture, famille, commerce, équipement et environnement) pour définir les formules de partenariat possibles et le rôle de chaque intervenant dans la programmation et le suivi des projets à réaliser selon le partenariat.
- Établir un tableau de bord pour suivre le respect de l'échéancier fixé pour toutes les étapes de préparation du PIC par tous les intervenants, ainsi que l'atteinte des objectifs visés à chaque étape.
- Informer les communes sous forme d'approbation de nouvelles orientations pour l'État au titre de projets de partenariat pour approbation dans la préparation de ses plans d'investissement.
- Programmation des formations au profit des communes concernées

4.Pour l'administration régionale

Les services de l'État (service des affaires communes, services économiques) assurent les missions suivantes :

- Informer les communes concernées des projets à caractère régional.
- Soutenir les communes dans l'atteinte des objectifs suivants :
- Identifier des projets de partenariat entre communes ou des projets à caractère régional.
- Coordination des projets locaux avec les projets nationaux et régionaux.
- Coordination entre les communes et les services extérieurs des ministères et structures intervenants pour déterminer le coût des projets.
- Aider les communes à concevoir des projets communs supplémentaires.
- Étudier des projets communs avec la région et inciter les communes à assurer une plus grande compatibilité des projets soumis avec les objectifs et projets régionaux.

5.Pour la société civile

La société civile en général et les associations en particulier sont considérées comme l'un des principaux partenaires dans la réussite du processus d'élaboration et de mise en œuvre du PIC participatif, et à ce titre elles sont appelées à :

- Exhorter et faire pression sur les CL pour qu'ils adoptent une approche participative authentique et efficace.
- Accompagner les efforts des communes dans tout le processus d'élaboration et de mise en œuvre du PIC participatif.
- Assumer la responsabilité d'accomplir certaines tâches pour alléger la pression sur l'administration communale, notamment en ce qui a trait à la flexibilité financière dont bénéficient les associations.
- Travailler pour obtenir une large participation des citoyens, y compris tous les couches sociales, d'âge et nationaux, afin d'assurer une représentation équilibrée entre les zones.

6.Pour les établissements des jeunes

Les établissements de la jeunesse disposent d'une infrastructure distinguée et d'un personnel qualifié et compétent, en plus des équipements qui existent dans les maisons des jeunes, sont appelées à :

- Pleine implication dans la préparation et la mise en œuvre du PIC participatif.
- Présentation d'un véritable projet de partenariat avec les communes.
- Intégration des cadres du rôle des jeunes dans les sessions d'activation et de supervision.
- Assumer la responsabilité d'accueillir des réunions plénières participatives en raison de l'impartialité du rôle des jeunes.
- Sensibiliser les jeunes actifs dans les organisations de la jeunesse à l'importance de participer au processus de préparation et de mise en œuvre du PIC participatif.
- Remplir des questionnaires des jeunes aidant les communes à diagnostiquer les lacunes et à identifier les faiblesses afin de les corriger.

IV. Recommandations

1.Pour les conseils communaux

- Adopter une transparence totale à toutes les étapes
- Eviter le recours de tout emploi ou tension, en mettant l'accent sur la nature du programme en tant que mécanisme pour améliorer les conditions de vie des citoyens et accroître l'attractivité des villes.
- Veiller à ce que la division territoriale proposée de la zone communale et la répartition du budget soient de nature objective, facile à défendre et à faire consensus.
- S'assurer que les données incluses dans le diagnostic technique sont correctes, claires, transparentes et facilement vérifiables.
- Adopter un plan de communication permettant au plus grand nombre possible de citoyens d'assister aux ateliers, notamment en choisissant la date, l'heure et l'espace.Ø
- Ne pas faire des promesses aux citoyens que la communale ne pourra pas tenir plus tard.
- S'ouvrir à toutes les composantes de la société civile, y compris les associations, les organisations et les individus, et impliquer les institutions de la jeunesse dans l'ensemble du parcours.
- S'appuyer sur la numérisation pour sélectionner et voter sur les propositions, et ne pas se limiter à la participation prudentielle.
- Allouer un pourcentage des crédits aux projets verts.
- Éviter le programme annuel et s'appuyer sur le plan quinquennal.

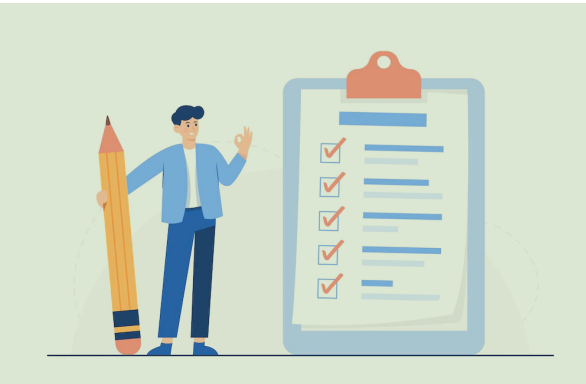

2.Pour l'administration communale

- Préparer des rapports sur l'avancement de son plan d'investissement et les problèmes auxquels il a fait face, ainsi que les facteurs positifs qui lui ont permis d'atteindre ses objectifs.
- Comparer le coût final des investissements réalisés avec les crédits programmés.
- Suivre le taux d'avancement de la commune dans la réalisation de ses investissements selon le programme annuel défini.
- Déterminer les responsabilités en cas de retard dans la réalisation des projets ou dans leur révision afin de pouvoir identifier les lacunes au niveau de la programmation afin de travailler à les corriger dans les programmes futurs.
- Suivre l'impact de la réalisation des projets améliorant les conditions de vie des citoyens sur l'augmentation de taux de recouvrement des taxes communales.
- Déterminer le pourcentage de participation des citoyens et des représentants de la société civile aux activités des réunions annuelles organisées par les communes pour évaluer l'achèvement de leurs plans d'investissement et suivre les impressions concernant la mesure dans laquelle les projets achevés et en cours répondent à leurs attentes et l'étendue de leur impact (positif ou négatif) sur le territoire communal dans son ensemble.
- Impliquer le rôle des jeunes et bénéficier de l'efficacité des cadres disponibles dans les différents clubs et du nombre important de jeunes qui fréquentent ces espaces afin de réussir la démarche de diagnostic participatif et d'assurer une large participation des citoyens aux différentes étapes du PIC participatif.
- Travailler sur l'utilisation des applications médiatiques concernant la participation des citoyens dans le processus participatif de la préparation du plan, en particulier dans la prise de décision participative.

Il convient de noter qu'une commune n'ayant pas satisfait les conditions minimales requises ne pourra pas bénéficier de sa subvention annuelle non affectée.

- **Impact sur la société locale**

L'inclusion de la dimension environnementale dans le travail communal est l'un des indicateurs de succès les plus importants. Au vu de la forte augmentation du nombre de la population abritant le périmètre communal, notamment après la généralisation de l'organisation communale sur l'ensemble du territoire national, à travers la création d'un certain nombre de nouvelles communes[9] et l'élargissement de l'aire géographique d'un certain nombre d'autres communes[10], et compte tenu des ressources financières limitées, l'impact des investissements communaux sur les infrastructures n'est pas aussi tangible que son impact sur les projets verts ou les projets environnementaux contribuent à améliorer la qualité de vie et à élever le niveau de vie décent à des niveaux supérieurs.

La dimension environnementale est également considérée comme l'un des indicateurs les plus importants qui caractérisent le travail de tout conseil communal élu pendant une certaine période. Les réalisations environnementales de chaque conseil communal restent comme l'impact le plus important qui distingue son passage aux yeux des habitants.

Le CCL a également accordé une attention particulière au domaine environnemental et a obligé chaque conseil de la collectivité locale à préparer un rapport annuel sur les réalisations environnementales comme stipulé dans le chapitre suivant :

- Article 124 du CCL

Les collectivités locales élaborent un rapport annuel retraçant leurs actions en matière d'aménagement, d'urbanisme et de développement durable et le publient par tout moyen disponible.

- **Impact sur le développement local : renforcer l'attractivité territoriale de la commune**

L'attractivité territoriale d'une collectivité locale passe par une bonne commercialisation de celle-ci à travers l'idée que le champ territorial peut devenir une « marque », ce que l'on appelle le marketing territorial, qui vise à renforcer la compétitivité du champ de la collectivité locale pour attirer les capitaux, les touristes, les manifestants et les étudiants aux niveaux national et extérieur, ce qui renforce les opportunités économiques et culturelles et l'urbanisation de la ville.

Sans aucun doute, parmi les facteurs et les conditions les plus importants de cette attraction figure l'adoption des politiques publiques qui placent le droit de vivre dans un environnement sain parmi ses principales priorités. Cela confirme la nécessité de donner à la commune une bonne image de son territoire en termes de propreté et d'esthétique de la ville et sa disponibilité des infrastructures nécessaires pour améliorer la qualité de vie de ses habitants et visiteurs, y compris son environnement naturel et industriel. Dans ce contexte, la réalisation des projets verts par la commune pourrait faire partie de ses outils de marketing territorial.

- **Rayonnement international de la collectivité locale :**

La capacité d'avoir un rayonnement international est l'un des principaux objectifs que de nombreuses villes du monde s'efforcent d'atteindre, et c'est une idée qui s'intègre à la politique de marketing territorial de la communauté locale, car cette dernière cherche à se distinguer sur la scène internationale en commercialisant son image de ville leader au niveau régional ou international dans des domaines spécifiques comme celui de l'environnement.

En réalisant ce rayonnement et en ayant l'image d'une ville verte respectueuse de l'environnement, il sera plus facile pour la collectivité locale d'adhérer ou de se porter candidate à un certain nombre de réseaux et de programmes concernés par l'environnement, d'être parmi les villes actives dans ce domaine, notamment face à l'ouverture des organisations internationales et des sommets internationaux aux CL comme premier acteur face aux nombreux défis environnementaux que traverse le monde, comme les changements climatiques.

[9] 86 nouvelles communes ont été créées en application du décret gouvernemental n° 600 de 2016 du 26 mai 2016 portant création de nouvelles communes dans les gouvernorats de l'Ariana, Ben Arous, Sidi Bouzid, Gabès, Médenine, Gafsa et Kebili.
[10] Décret n° 2016-602 du 26 mai 2016, modifiant les limites territoriales de certaines communes.

C. Impact de l'inclusion de l'approche environnementale dans le PIC Participatif :

- **Impact financier**

Dans le cadre du PDUGL, un nouveau système de transfert des subventions aux communes a été conçu. Selon le nouveau système, le montant de la subvention annuelle non affectée est calculé sur la base d'une formule transparente, objective et équitable et est désormais conditionné par une évaluation des performances des communes ainsi que par la satisfaction des Conditions Minimales requises.

Les Communes sont évaluées selon des critères et en se basant sur une grille d'évaluation qui couvre trois domaines : l'amélioration des services rendus, la participation et la transparence, et l'amélioration des ressources[8].

La commune peut avoir une note de 0 à 100 points sur la base de la grille suivante :

Domaine I : Amélioration des services rendus		**Point**	**Domaine II : Participation et transparence**		**Point**	**Domaine III : Amélioration des ressources**		**Point**
1.1	La réalisation financière du PAI participatif	10	2.1	Participation citoyenne au PAI participatif	8	3.1	Plan de renforcement des capacités en respectant les commentaires les rapports de contrôle	7
1.2	La réalisation du plan prévisionnel des marchés publics	8	2.2	Accès à l'information	7	3.2	Adopter les outils de GRH, notamment l'élaboration d'un plan de compétences	7
1.3	La réalisation du plan d'entretien	7	2.3	Traitement de plaintes	10	3.3	Adopter les outils de GRH, notamment l'élaboration d'un plan de compétences	8
1.4	Effort dans la propreté	9	2.4	Prise en compte de mesures environnementales	9	3.4	Amélioration des ressources	10
Note maximale		**34**	**Note maximale**		**34**	**Note maximale**		**32**

La question environnementale peut toucher 18 points/100 points.

La commune doit obtenir un score minimal de 50 points sur 100 dans le cadre de l'évaluation de la performance assurée par la commission du contrôle général des services publics et ce pour bénéficier d'une part ou de la totalité de la subvention annuelle non affectée au titre de l'évaluation de la performance.

Intervalles	**Nombre de points**	**Pourcentage du montant de la subvention non affectée (%)**
Intervalle 1	Moins de 50 points	0
Intervalle 2	Entre 50 et 59 points	60
Intervalle 3	Entre 60 et 69 points	70
Intervalle 4	Entre 70 et 79 points	80
Intervalle 5	Plus que 79 points	100

[8] Arrêté conjoint entre le Ministre de l'intérieur et le Ministre des finances en date du 29/12/2015 sur le système d'évaluation de la performance

- **Article 109 du CCL**

Les collectivités locales s'emploient à appuyer l'économie sociale et solidaire ainsi que les projets de développement durable, moyennant des contrats conclus à cet effet et conformément à la législation en vigueur. Les collectivités locales veillent à prévoir des crédits pour appuyer les projets d'économie sociale et solidaire et les projets concourant à l'intégration de la femme rurale et les personnes souffrant d'handicap dans la vie économique et sociale. Le conseil de la collectivité locale s'emploie à encourager les entreprises économiques à investir notamment dans les projets de l'économie verte et des énergies renouvelables. Les projets de l'économie verte et des énergies renouvelables bénéficient de la priorité d'appui de la part des collectivités locales. L'Etat s'oblige à appuyer les projets de l'économie sociale et solidaire ainsi que les projets de développement durable et les projets d'intégration effective de la femme dans la vie économique et sociale moyennant des contrats conclus à cet effet avec la collectivité locale concernée

L'économie verte repose sur le principe de préservation de l'environnement.

B. Domaines possibles des projets verts :

Les projets verts peuvent être proposés dans les domaines suivants :

A. **Projets administratifs :**

- **Etudes**
  - Etude du plan d'aménagement,
  - Etude du plan communal de gestion des déchets,
  - Etude d'assainissement des eaux usées,
  - Etude de drainage des eaux pluviales,
  - Etude d'aménagement de l'abattoir communal.
- **Espaces verts :**

Ces espaces regroupent les espaces verts d'intérêt pour toute la commune

  - Parcs de loisir communaux
  - Places publiques centrales
  - Zoos
  - Pépinières forestières
  - Pistes cyclables & parcours de santé
  - Centres de tri des déchets communaux.
- **Matériel de propreté :**

Il comprend le matériel de collecte, de tri, de convoyage, de battage et de valorisation

  - Conteneurs classiques et conteneurs de tri à la source.
  - Compacteurs, camions bennes, tracteurs et bulldozers.
  - Machines de brouillage des déchets verts

B. Projets structurants :

projets en partenariat entre la commune et des parties étatiques ou avec le secteur privé :

- Parcs urbains.
- Centres de transfert et décharges contrôlés.
- Centres de valorisation (production d'engrais - alimentation animale.
- Abattoirs communaux,
- Drainage des eaux pluviales et assainissement des eaux usées.

C. Projets de proximité :

Ceux qui affectent directement la vie des citoyens dans une zone géographique étroite, comme un quartier, ou une petite communauté résidentielle :

- Jardins publics intérieurs.
- Espaces pour les enfants.
- Élimination des déchets de la collecte au recyclage : centres de collecte et de tri.
- Aires de jeux de quartier.

III. L'inclusion de l'approche environnementale au sein du PIC Participatif : levier des villes vertes

Après avoir terminé le processus d'inventaire et de diagnostic et noter les différentes données dans les formulaires préparés à cet effet, les pourcentages de couverture des infrastructures et des services publics seront calculés et répartis en fonction de leur état pour chaque zone ainsi que pour la commune dans son ensemble. Ces pourcentages reflètent les lacunes de la commune dans son ensemble, ainsi que des différentes régions.

En plus des résultats du processus d'inventaire et de diagnostic, et afin de bien cerner les préoccupations et les aspirations des résidents de tous les segments, la commune consulte et implique ses citoyens dans la prise de décision.

Afin de traduire les manquements constatés lors de la proposition des projets répondant au mieux aux aspirations des habitants, la commune doit définir l'ensemble des objectifs qu'elle ambitionne atteindre durant la période envisagée en fonction d'une approche participative.

Ensuite, pour chaque domaine, la commune identifie des projets dont la réalisation permet d'atteindre les objectifs fixés, compte tenu des capacités financières de la commune (analyse du cadre financier).

Il est facile à constater que la majorité des communes se sont concentrées lors de ces dernières années dans leurs différents projets annuels d'investissement sur des domaines pouvant être qualifiées de « traditionnelles » au regard des attentes fixées par le législateur lors de la promulgation du CCL, pour des raisons financières ou à cause de ses politiques et directives à cet égard.

Et compte tenu de la priorité des ODD sur le reste des objectifs, notamment dans sa dimension environnementale, la commune peut prendre en compte les politiques environnementales lors de la programmation de son plan d'investissement participatif, en raison de la priorité qu'elle représente et des opportunités qu'elle peut offrir.

A. Cadre juridique

- **Article 13 du CCL**

Les collectivités locales disposent, en vertu de la loi, d'attributions propres qu'elles exercent à titre exclusif et d'attributions transférées par l'autorité centrale.

Les collectivités locales disposent de compétences partagées avec l'autorité centrale. Elles les exercent en concertation et en coopération avec cette dernière sur la base de la bonne gestion des deniers publics et d'une meilleure prestation des services. Une loi prise après avis du Haut Conseil des collectivités locales détermine les conditions et procédures d'exécution des compétences partagées.

La préservation de l'environnement est l'un des d'attributions propres les plus importantes

- **Article 40 du CCL**

Dans les limites autorisées par la loi, et sous réserve de respecter les engagements de l'Etat tunisien et sa souveraineté, les collectivités locales peuvent conclure des conventions de coopération et de réalisation de projets de développement avec des collectivités locales relevant d'Etats avec lesquels la République Tunisienne entretient des relations diplomatiques ou avec des organisations gouvernementales ou non gouvernementales œuvrant pour la promotion de la décentralisation et du développement local.

La préservation de l'environnement est l'un des domaines les plus importants de la coopération décentralisée.

- **Article 106 du CCL**

Le conseil de la collectivité locale approuve les plans de développement local et prend en considération :

- les exigences du développement durable,
- .....

Le développement durable est la première dimension sur laquelle le programme d'investissement communal participatif est approuvé

3.Investissements dans le cadre de la coopération décentralisée

La coopération décentralisée internationale comprend toutes les formes de coopération et d'échange que les CL entretiennent avec les CL ou les organisations étrangères, dans le plein respect des exigences du droit Tunisien.

La coopération décentralisée internationale prend plusieurs formes :

- Jumelé avec une collectivité locale étrangère,
- Conclusion des accords de financement avec des organisations internationales après avoir participé à la demande des projets internationaux.
- Implication dans les réseaux internationaux non gouvernementaux qui permettent à la communauté locale d'obtenir de multiples sources de financement.

D. Différents intervenants dans le PIC Participatif :

- **Le Ministère chargé des Affaires Locales :**

Emission de la circulaire d'appel à l'élaboration du PIC participatif et calcul de l'aide allouée pour le financement des projets inclus dans les PIC.

- **CPSCL**

En aménageant les conditions d'octroi des prêts.

- **CFAD :**

Élaboration d'un programme de formation des élus et de l'administration communale dans la méthodologie participative de l'élaboration du plan.

- **Membres élus :**

La partie la plus importante dans le processus, étant donné que le plan communal participatif est le principal outil pour atteindre l'ensemble des objectifs sur la base desquels le conseil communal a été élu.

- **Administration communale :**

Partie exécutive chargée de l'élaboration et de la mise en œuvre des plans communaux, qui contribue directement à la réussite de mise en œuvre du plan communal participatif.

- **Délégués des zones :**

Ils sont élus lors des réunions des zones. C'est l'outil qui relie la commune et les habitants en s'assurant de la bonne mise en œuvre des projets participatifs convenus lors de l'élaboration du programme participatif communal.

- **Société civile :**

C'est le pouvoir de suggestion et de pression pour inciter les communes à adopter la participation et la transparence dans tout le processus de la préparation du PIC, ce qui contribue à mobiliser les citoyens pour participer efficacement et exercer leurs droits constitutionnel au développement local.

C. Sources de financement du PIC Participatif :

Les sources de financement du PIC participatif représentent la formule de réalisation des projets d'investissement [7]:

- Fonds communaux propres.
- Investissements dans le cadre du partenariat.
- Investissements dans le cadre de la coopération décentralisée.

Le plan d'investissement de la collectivité locale détermine le schéma de financement de tous les projets prévus et les rôles des différents intervenants, il est ainsi considéré comme le document qui réglemente les relations de la collectivité locale avec le reste des acteurs publics et privés ainsi que la société civile en matière de la définition et du financement des projets locaux.

1. **Fonds communaux propres**

Il se compose principalement de trois formules possibles :

- Autofinancement : Il représente la capacité de la commune à dégager un surplus de ses revenus pour réaliser des projets, après déduction des dépenses annuelles. C'est un indicateur de la situation financière de la commune.
- Prêt : Il est soutenu par la CPSCL, qui entreprend annuellement une correspondance avec les communes pour lui fournir leur capacité d'emprunt (montant du prêt accordé annuellement). C'est une indication du pouvoir d'épargne de la commune.
- Subventions affectées et non affectées : attribuées par l'Etat au profit des CL, selon un mode de calcul prenant en compte plusieurs indicateurs.

2.Investissements dans le cadre du partenariat.

Le processus de diagnostic des voies de partenariat se traduit par l'identification des différentes possibilités de partenariat que la commune peut conclure avec toutes les parties pouvant contribuer au financement et à la réalisation des projets dans le cadre du PIC participatif.

Afin de déterminer les projets pouvant être réalisés dans le cadre d'un partenariat avec les différentes parties, le tableau suivant présente les différentes formules de la réalisation des projets en partenariat :

Partenaire possible	Stratégie de détermination des éventuels projets
Ministères et entreprises publiques	• Détermination des besoins d'équipements publics communs sur la base de la Grille des Equipements dans les domaines communs. • Contacter les structures concernées pour prendre connaissance des différents programmes nationaux, et s'assurer de leur degré de réponse aux besoins du projet de la commune. • Envisager avec les structures concernées la possibilité de répondre aux besoins des projets qui ne sont pas programmés à leur profit
Conseil régional	• Contacter les services de l'entité pour déterminer les projets pouvant être réalisés
Autres communes	• Étudier les plans directeurs des marchés de gros et des abattoirs, identifier les projets de partenariat qui y sont inscrits et contacter les communes concernées. • Déterminer les besoins auxquels le diagnostic a conduit et qui peuvent être réalisés en partenariat avec d'autres communes
Secteur privée	• Publication de la demande pour les propositions de projets. • Pour les projets immobiliers (lotissements immobiliers…), la commune doit : - Déterminer les terrains à aménager conformément aux dispositions du code de l'aménagement du territoire et de l'urbanisme. - Contacter ses propriétaires afin de conclure une convention de partenariat à cet effet
Société civile	• Inviter les associations à soumettre leurs propositions. • Lancer un appel à propositions auprès des associations locales pour formuler des projets qui seront financés ou mis en œuvre conjointement
Riverains	• Lors de la participation des citoyens à la définition des projets, l'étendue de la volonté des résidents à contribuer à leur financement (la contribution peut être financière ou en nature), sa mise en œuvre ou son entretien est discutée.

[7] Arrêté N°3505 du 30/09/2014

- En cas d'infractions constatées durant le chantier, le service technique et le responsable du suivi en sont informés et les travaux ne doivent pas être perturbés.
- Il n'appartient pas aux délégués des zones d'adresser directement leurs observations à l'entrepreneur
- Les délégués des zones ne sont pas autorisés à utiliser leurs positions dans le suivi des travaux pour obtenir des avantages,
- Dans le cas où il y a un défaut dans les travaux qui nécessite une réparation, les délégués des zones ne sont pas autorisés à le publier dans les médias ou les sites des réseaux sociaux, sauf après avoir discuté de la question au sein de la cellule et entendu la réponse de l'administration à toutes les demandes.
- Les délégués des zones, en coordination avec la commune, peuvent assister aux réunions de chantiers.
- Informer les habitants du quartier et le reste de la population de l'avancement des travaux (rencontres directes - sites de réseaux sociaux et tout autre moyen).
- Documenter le processus de la visite avec quelques photos
- Reconstitution d'une fiche de suivi pour chaque visite effectuée par les délégués des zones.

5. Travaux finaux et réception du projet

- **Avant la réception des travaux :**
  - S'assurer que les travaux prévus sont réalisés selon les spécifications requises.
  - Faire réclamation à tout défaut de réalisation,
  - Solliciter l'avis de quelques citoyens sur l'avancement des travaux et essayer de répondre à leurs demandes en assurant la coordination entre la direction technique et l'entrepreneur.
  - Essayer de surmonter les obstacles qui empêchent l'achèvement des travaux.
  - Informer les membres de la cellule de la fin des travaux.

- **Dunant la réception des travaux :**
  - Participation à la réception des travaux.
  - Assurer que toutes les réserves sont supprimées.
  - Assurer que la zone d'intervention est nettoyée avant la réception des travaux.

- **Après la réception des travaux :**
  - Informer les habitants du quartier et le reste des habitants de la fin des travaux (rencontres directes - sites de réseaux sociaux et tout autre moyen)
  - Reconstitution de la fiche da la fin des travaux.

- **Travaux finaux :**
  - Informer tous les riverains de la fin des travaux, que ce soit lors de la réunion participative de l'année prochaine ou lors d'une assemblée générale prévue à cet effet
  - Préparer un livret et, si possible, un film documentaire pour les différentes étapes de la réalisation du projet
  - Réunion finale de la cellule pour évaluer et soumettre des propositions.

1. **Travaux préliminaires**

- Formation d'une cellule de suivi de la mise en œuvre des projets de proximité inclus dans le programme d'investissement communal participatif, qui est présidée par le responsable du Comité Démocratie Participative. Les délégués des zones sont considérés comme membres de la cellule en plus du responsable technique et financier, et toute autre personne peut s'y ajouter (l'administration communale – les élus) selon les besoins
- Mener une réunion préparatoire à la cellule visant à
  - Émettre une décision de former la cellule ou un procès-verbal de réunion à cet effet
  - Convenir des dates des séances de cellule.
  - Répartition des rôles entre les membres de la cellule.
- Informer les cadres et les employés de la commune de la constitution de la cellule.
- La cellule prépare et met en œuvre un plan de communication pour assurer la communication avec les citoyens.

2. Suivi des études

- **O**btention du document du PIC participatif.
- Définir les projets de proximité.
- Répartir les montants des projets de proximité entre les zones selon les résultats de la première réunion participative, à travers les procès-verbaux de la réunion.
- Répartir le montant de chaque zone parmi les projets qui ont été votés, selon les résultats de la réunion participative de la zone concernée, à travers le procès-verbal de la réunion.
- Classer les lieux d'intervention selon chaque type de projet dans chaque zone séparément, selon les résultats de la réunion de la zone concernée, à travers les procès-verbaux de la réunion.
- Organiser une session de cellule.
- **R**épartir les délégués des zones entre les lieux d'intervention.
- Désigner un représentant du service technique pour chaque site d'intervention
- Présentation des membres de la cellule à l'entrepreneur en charge des travaux.
- L'entrepreneur nomme un représentant pour coordonner avec les membres de la cellule.

4. Suivi de travaux

- **Normes et mesures de suivi :**

Les projets de proximité sont suivis selon les critères suivants : application de la loi (loi des marchés - cahier des charges…) - transparence - durabilité - équité et justice au sein de la population - efficacité Préservation de l'environnement - responsabilisation - neutralité politique - L'élaboration d'une fiche descriptive pour chaque démarche :
Elle comprend les données suivantes :

  - Le nom du projet et son coût (aménagement d'un jardin au sein d'un quartier pour l'année… - à un coût de …)
  - Le nom du lieu d'intervention et son ordre de priorité.
  - Longueur et largeur de la voie
  - Estimation du coût de l'intervention.
  - Fournir un résumé du programme de l'intervention.
  - Prendre des photos des lieux de l'intervention avant de commencer les travaux.
  - La date de début des travaux.
- **S**uivi des travaux par les délégués des zones :
  - **L**a première visite de chantier a lieu avec la direction technique et en présence de l'entrepreneur
  - Toutes les parties sont avisées et les responsabilités sont réparties.
  - Les délégués des zones peuvent porter un badge après la coordination avec la cellule et les services communaux.
  - La visite doit être au moins hebdomadaire et chaque fois que le besoin s'en fait sentir.

- Proposition des policy paper :

Afin que les propositions de la société civile concernant les idées de projets susceptibles d'être adoptées par les communes dans le cadre de leurs plans d'investissement participatif soient mises en œuvre de manière pratique et scientifique, il est recommandé qu'elles soient formulées sous la forme d'un document d'orientation à soumettre ultérieurement aux autorités concernées. Dans ce cadre, les propositions peuvent porter sur des projets de proximité, des projets structurés ou même des projets administratifs.

- Organisation des campagnes de plaidoyer pour les propositions de projets :

Il est important, que les parties soumettant des propositions de projets dans les documents d'orientation mènent des campagnes de plaidoyer pour convaincre l'opinion publique et l'autorité locale de leurs propositions, en les mettant en évidence dans les médias ou par la coordination avec les communes concernées, ainsi que par une communication directe avec les résidents, surtout si la proposition est liée à un projet à proximité.

2. Suivi de la mise en œuvre du PIC Participatif

Ces bonnes pratiques ont été identifiées et inspirées des points soulevés de l'évaluation à mi-chemin du PDUGL mise en œuvre par la CPSCL[6] et des expériences réussites de quelques communes (L'Arianna à titre d'exemple…), dans la démarche de réalisation du PIC participatif.

La mise en œuvre du PIC commence immédiatement après l'approbation définitive du document final dudit plan par le Conseil communal. Le processus peut s'articuler autour des étapes suivantes :

Travaux préliminaires
Suivi des études
Suivi de l'appel à la concurrence
Suivi des Travaux
Travaux finaux et réception du projet

[6]http://www.cpscl.com.tn/upload/telechargement/telechargement259.pdf

B. Bonnes pratiques de l'élaboration et le suivi du PIC Participatif :

1. Elaboration du PIC Participatif : Leçons retenues de l'initiative « loupes vertes »

Le projet «Loupes Vertes », porté par l'association Ifriqiya, en partenariat avec le Commissariat Régional de la Jeunesse et des Sports à Sfax et avec le soutien du Fonds de la « Démocratie pour Tous » de l'Ambassade d'Allemagne à Tunis, concernait dans une part importante de ses activités, le processus d'élaboration du programme annuel d'investissement participatif pour un certain nombre de communes de la région de Sfax, à travers une approche qui intègre entre le soutien des efforts des communes dans cette voie et le renforcement de la participation des jeunes à celle-ci, à travers la création d'un regroupement de clubs au sein de plusieurs institutions de la jeunesse, qui ont porté le nom « Coin SDGs », car ce projet vise à contribuer à la création d'une opinion publique environnementale locale, en renforçant les capacités des jeunes affiliés pour ces clubs et le suivi du travail communal.

Les éléments les plus importants de l'initiative de ce projet par rapport au déroulement de la préparation du programme d'investissement participatif ont été représentés dans ce qui suit :

- Coordination avec les établissements de la jeunesse

En coopérant avec la société civile et en se coordonnant avec ces structures qui ont des énergies juvéniles, les communes peuvent atteindre une tranche importante de leurs habitants lorsqu'elles réalisent leurs plans de communication liés à la préparation du programme d'investissement participatif, ce qui les aidera à élargir le cercle des citoyens intéressés et adeptes de cette voie, ce qui ferait le succès de leurs réunions participatives, et des séances de vote sur les projets de proximité, en plus des opportunités que cette option peut offrir pour sensibiliser les habitants à l'importance des projets à inscrire au programme d'investissement.

- Communication avec les représentants des zones :

En organisant des rencontres et des ateliers de réflexion réunissant des citoyens, des composantes de la société civile et des membres de structures de la jeunesse avec des représentants des régions, les participants peuvent prendre connaissance de leur rôle dans ce chemin et des difficultés qu'ils interrogent au sein des projets de proximité, qui orienteraient et orienter les propositions que peuvent soumettre les citoyens et les composantes de la société civile A l'occasion de l'élaboration par les communes de leurs schémas participatifs.

- Faire des enquêtes participatives :

Dans ce contexte, les communes peuvent coopérer avec les composantes de la société civile pour utiliser des outils d'évaluation quantitative et qualitative tels que des formulaires numériques ou manuscrites à travers lesquels des échantillons de résidents communaux peuvent être ciblés dans les différentes zones communales pour connaître l'étendue de la connaissance des citoyens du processus de préparation du programme d'investissement communal participatif et de leur satisfaction quant à la rentabilité des politiques et des services communaux dans le domaine de l'environnement, ainsi que l'identification de leurs besoins et attentes par rapport aux plans d'investissement à venir.

Les composantes de la société civile peuvent également contribuer à remplir ce questionnaire, en s'appuyant sur ses résultats lors de la soumission des propositions de projets à la commune.

3. 1ère réunion plénière

C'est une réunion générale présidée par le président de la commune et animée par le facilitateur en présence de l'administration communale et les élus. Elle est ouverte à tous les citoyens et la société civile et elle se déroule comme suit :

- Présenter le cadre général de la réunion,
- Présenter la méthodologie de découpage de la commune en régions (critères géographiques/sociaux) et ses résultats.
- Présenter les résultats du diagnostic technique de la zone communale.
- Présenter avec justesse les projets en cours, l'état d'avancement de leur réalisation et les problèmes rencontrés.
- Présenter d'autres projets nationaux et régionaux, qu'ils soient continus ou programmés.
- Présenter les résultats du diagnostic financier, avec mention de toutes les ressources financières disponibles affectées au programme, qu'elles soient autofinancement, subventions, prêts ou autres contributions, quelle que soit leur source.
- Assurer la répartition des ressources financières aux différentes interventions et régions,
- Débat public. En cas d'objections substantielles aux propositions et résultats soumis par la commune, il est procédé à un vote sur la base de la liste des participants).

4. Réunions des zones

C'est une réunion pour une zone bien déterminée, présidée par un élu et animée par le facilitateur en présence de l'administration communale et les élus. Elle est ouverte qu'aux citoyens et la société civile de la zone concernée et elle se déroule comme suit :

- Présenter le plan général de la réunion,
- Distribuer la liste des programmes de proximité aux participants,
- Rappeler des résultats du diagnostic technique de la zone,
- Rappeler des moyens financiers alloués à la zone,
- Former des équipes de travail pour identifier des propositions (projets et interventions),
- Apporter les éclaircissements techniques préalables nécessaires,
- Procéder à un vote sur les projets proposés par toutes les équipes afin de classer les projets par ordre de priorité et de faisabilité pour la zone concernée,
- Annoncer les résultats des votes,
- Fournir les clarifications techniques et financières nécessaires pour s'assurer de la faisabilité de la réalisation des projets proposés
- Vote des représentants de la zone (le nombre de représentants ne peut être inférieur à trois, comprenant obligatoirement un représentant des femmes, des jeunes et des hommes),
- Informer les participants de la date de proclamation des résultats des études techniques et financières préliminaires et communiquer ces résultats aux représentants de la région.

5. 2 ème réunion plénière

C'est une réunion générale qui résume tout le processus et elle se déroule comme suit :

- Donner le cadre général de la réunion
- Présenter les projets finaux : projets de proximité pour chaque zone, projets structurés et projets administratifs
- Débat général.

6. Travaux finaux

Ces sont des travaux à titre administratifs qui consistent en :

- Publier le plan annuel sur le site Internet de la commune, l'afficher à son siège et en fournir une copie aux organisations de la société civile partenaires avant qu'il ne soit définitivement approuvé par le conseil communal.
- Conduite d'une session du Conseil communal pour approuver un PIC participatif.

Vu que le PIC Participatif doit traduire une vision claire du développement en un « programme de développement » et ne se limite pas à la mise en œuvre des interventions sectorielles distinctes, mais plutôt en un ensemble de projets et des initiatives qui visent à :

- Renforcer la capacité de l'administration
- Améliorer les conditions de vie des citoyens
- Augmenter l'attractivité de la ville

Les étapes de préparation du plan participatif sont réparties en cinq stations [3]:

1. Travaux préparatifs
2. Diagnostic technique et financier
3. 1ère réunion plénière
4. Réunions de zones
5. 2ème réunion plénière
6. travaux définitifs

1. Travaux préparatifs

Ce sont les travaux préliminaires qui garantissent la bonne préparation du PIC participatif et ce par :

- Formation d'une cellule pour le programme d'investissement participatif dans la commune, présidée par le maire et dont le travail exécutif est assuré par le secrétaire général. Elle comporte aussi les deux accompagnateurs technique et financier[4] et le facilitateur[5] en plus de les deux directions technique et financière et tout membre du conseil communal concerné par le processus.
- Faire une réunion de travail avec les organisations de la société civile et une réunion de sensibilisation au profit des employés de la commune,
- Découpage de la commune, en zones, pour faciliter le diagnostic technique, et ce par une délibération du Conseil ou une réunion de travail du Comité de travaux et de la Cellule du PIC participatif,
- La cellule programme, prépare et met en œuvre un plan de communication pour assurer une large participation citoyenne.

2. Diagnostic technique et financier

- Réaliser le diagnostic technique de la ville par la direction technique avec l'assistance de l'accompagnateur technique,
- Tenir une séance de coordination avec les différents intervenants du domaine communal pour visualiser et obtenir des données sur leurs programmes et les inviter à assister aux séances participatives.
- Réaliser un diagnostic financier, par la direction financière avec l'assistance de l'accompagnateur financier, pour identifier les moyens financiers totaux alloués au PIC participatif.
- Publier les résultats du diagnostic sur le site internet de la commune, les afficher à son siège, et en remettre une copie aux organisations de la société civile partenaires au moins sept jours à compter de la date de la première séance plénière participative, et interagir avec les objections dont la commune peut être informée,
- Mener une session du conseil communal au cours de laquelle seront passés en revue les résultats du diagnostic, la répartition des ressources selon les trois interventions, (administratif, structurant et de proximité) et la répartition des ressources financières allouées aux projets de proximité aux zones concernées par l'intervention, tout en veillant au respect avec les résultats du diagnostic technique.

[3] Circulaire de la CPSCL sur le plan participatif, n° 268, du 25/09/2018
[4] Cadres de l'administration tunisienne sollicités par la commune
[5] Membre de la société civile pour animer les réunions

II. Elaboration et réalisation du PIC Participatif

A. Etapes d'élaboration du PIC Participatif

Le schéma suivant présente la séquence des actions impliquées dans la mise en place du PIC participatif

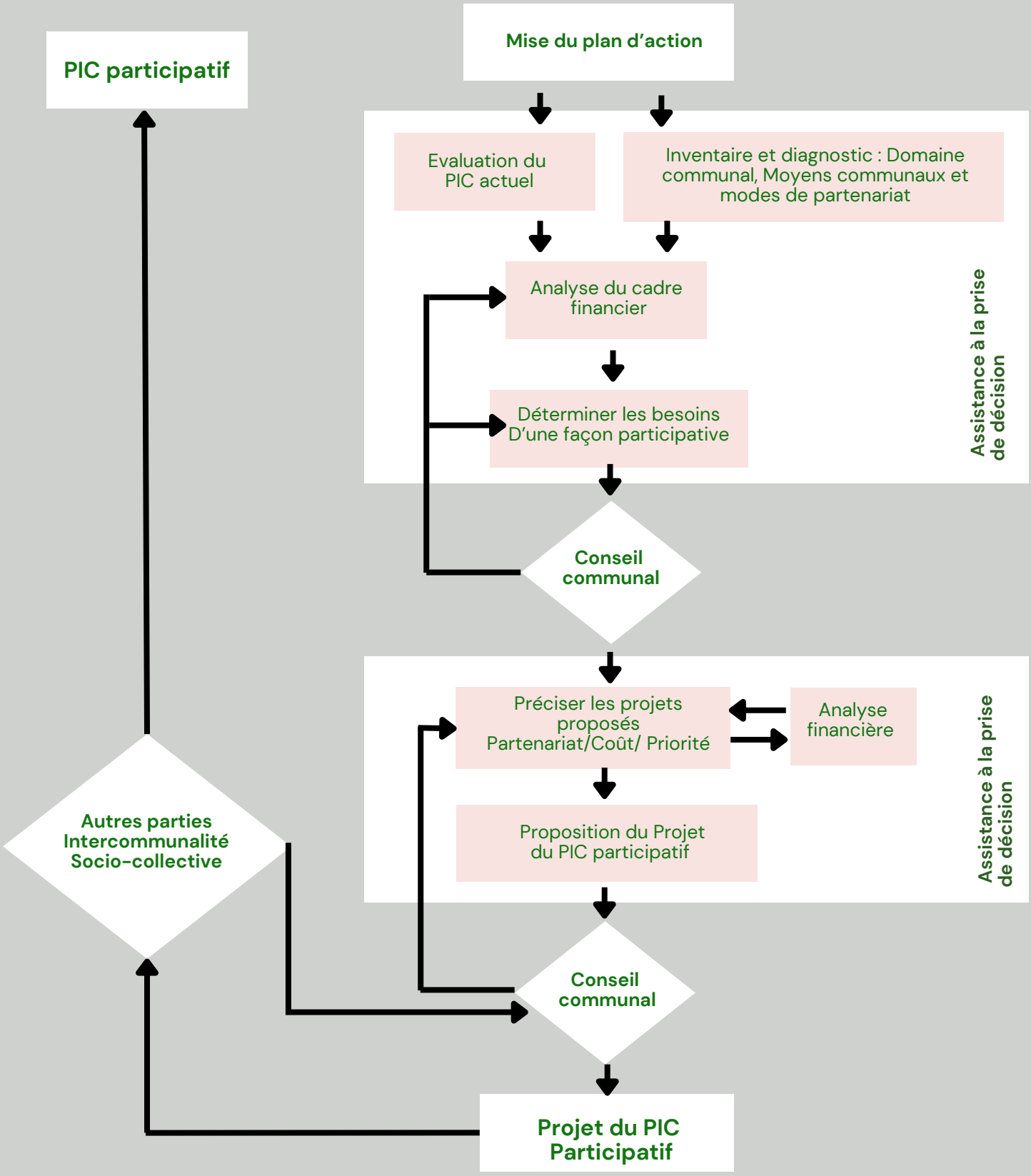

Afin d'incarner ces principes de base tout en ajustant le PIC, l'approche suivante doit être adoptée :

1. Impliquer les citoyens de tous les groupes sociaux, de sexe et d'âge dans la sélection des projets.
2. Se concentrer sur des projets visant à améliorer les conditions de vie des citoyens.
3. Privilégier les propositions de projets réalisables en terme de rentabilité, de rayonnement et de réponse aux aspirations du plus grand nombre de citoyens.
4. Prendre en compte les exigences du développement durable dans le choix des projets
5. Privilégier dans la programmation l'entretien et la maintenance des équipements et espaces existants afin de les préserver et œuvrer pour assurer leur bon usage et le développement de leurs services.
6. Proposer des projets réalisables et éviter la duplication de la programmation.
7. Souligner l'importance de la réalisation des projets dans le cadre d'un partenariat entre la commune et le reste des parties prenantes.

B. Cadre juridique

Conformément à la loi régissant les CL et dans le cadre de la démocratie participative et de la gouvernance ouverte, les communes sont appelées à formuler leurs plans d'investissement selon une méthode participative et avec l'appui des structures étatiques, qui constitueront le cadre de référence pour les actions et interventions menées par les CL et les organismes qui en dépendent en matière de développement global.

Ce travail s'appuie principalement sur :

- **Article 29 du CCL**

Les programmes de développement et d'aménagement du territoire sont obligatoirement élaborés en observant les procédés de la démocratie participative. Le conseil de la collectivité locale garantit une participation effective de tous les habitants et de la société civile au cours des différentes étapes d'élaboration des programmes de développement et d'aménagement du territoire et lors du suivi de leur exécution et de leur évaluation. La collectivité locale prend toutes les mesures pour informer préalablement les habitants et la société civile des projets des programmes de développement et d'aménagement du territoire. Les programmes de développement et d'aménagement du territoire sont soumis à l'approbation des conseils locaux concernés après l'accomplissement des procédures prévues par la présente loi. Un décret gouvernemental, pris sur proposition du Haut Conseil des collectivités locales, fixe un régime type des procédés de la démocratie participative. Le conseil local élu détermine, en concertation avec la société civile, les procédés et les modalités de la démocratie participative sur la base du régime-type susvisé. Les conseils locaux rejettent tout programme de développement pris en violation des dispositions du présent article. Toute décision prise par la collectivité locale contrairement aux prescriptions du présent article est susceptible de recours pour excès de pouvoir.

- **Article 105 du CCL :**

Le plan de développement local, élaboré selon une méthode participative et avec l'appui des services de l'Etat, constitue le cadre de référence pour l'action et les interventions des CL et des organes qui en dépendent en matière de développement global. Lors de la préparation du plan de développement local, il doit être tenu compte des capacités de la collectivité locale ainsi que du volume d'appui financier apporté par l'Etat et les différents intervenants dans le domaine du développement à quelque titre que ce soit. Le plan de développement local s'emploie, avec l'appui de l'Etat, à consolider les avantages comparatifs de chaque collectivité locale ou à lui conférer des avantages attractifs pour promouvoir son développement et y encourager l'investissement.

C. Principes de l'élaboration du PIC participatif

Afin de concrétiser une réelle décentralisation et d'établir les règles de la gouvernance locale, le processus d'élaboration du PIC repose sur les principes de base suivants :

- Principe 1 : La proximité avec le citoyen, la participation de toutes les parties prenantes et ceux qui s'intéressent aux affaires locales, et l'adoption de la transparence et de la bonne gouvernance.
- Principe 2 : Privilégier les interventions visant à réduire la disparité entre les régions d'une même commune.
- Principe 3 : La concrétisation progressive du principe de libre administration consacré par le CCL, en positionnant la commune comme une structure pivot dans le contrôle et la mise en œuvre de son plan d'investissement. A cet égard, les structures régionales et nationales accompagnent et soutiennent les communes tout en respectant les cadres juridiques applicables.
- Principe 4 : Harmoniser les programmes de développement local avec les capacités disponibles ainsi que l'aménagement du territoire et les programmes sectoriels et nationaux.

- projets environnementaux
- équipements, fournitures et supports – immobilier
- études et consultations
- autres projets.

- Coût du projet : Le coût du projet et ses sources de financement (ressources propres, transferts de l'État, emprunts et autres apports…) sont indiqués. En cas de réalisation d'un projet dans le cadre du partenariat, la contribution de chaque partie au financement du projet doit être précisée.
- Formule de réalisation des projets : Projets propres de la commune, projets en partenariat avec les ministères et les structures nationales, projets en partenariat avec d'autres CL, le secteur privé, la société civile ou les habitants.
- Année de lancement du projet et date d'achèvement.
- Type d'intervention : Le type d'intervention est défini selon le tableau suivant :

Type d'intervention	Définition	Exemples
Créations	Nouvelles créations	Achèvement d'un bâtiment - création d'un espace vert - éclairage d'une voie publique
Aménagement & équipement	Aménagement ou préparation d'installations ou d'espaces existants (bâtiment, espace ou voirie)	Aménagement d'espaces en sièges publics et corbeilles à papier - équipement d'un abattoir,
Extension	Extension des installations existantes (bâtiment, voirie ou espace public)	Extension du Palais Communal - Extension de la décharge des déchets
Entretien & réhabilitation	Maintenance et reprise d'une installation existante (bâtiments, espaces ou réseaux)	Entretien du réseau d'eaux pluviales - entretien de la piscine communale - entretien des voiries,
Acquisition & achat	Acquisitions des équipements, appareils, applications multimédias ou des biens immobiliers	Acquisition d'un camion - Acquisition des ordinateurs - Acquisition des biens immobiliers

I. Présentation du PIC Participatif

A. Définition du PIC Participatif

C'est un document qui fixe les projets prioritaires programmés par la commune pour une durée de cinq ans dans le but d'améliorer les conditions de vie des habitants et les services qui leur sont rendus.

Ce plan, après la définition des besoins, fixe d'une manière participative le nombre total de projets, leurs lieux de réalisation, leurs coûts, les schémas de financement et les délais de réalisation, selon leur priorité et leur rentabilité.

Il convient de noter qu'il faut distinguer entre le PIC, le PAI et le PDL.

Le PIC et le PAI concernent les interventions réalisées par la commune sous sa tutelle et son suivi, pour une durée de cinq ans pour le premier et d'un an pour le second. Quant au PDL, il s'étale sur cinq ans, mais il inclut toutes les interventions dans le périmètre communal, c'est-à-dire que le plan inclut l'investissement communal en plus de tous les projets à caractère régional et les programmes nationaux[1].

Il est à signaler aussi que le PIC participatif, laisse le choix aux citoyens pour sélectionner les projets, leurs coûts (dans la limite de possible) et les zones d'intervention, alors que le BP ne donne aux citoyens que le choix des zones d'intervention puisque la nature du projet et l'enveloppe allouée sont prédéterminées par la commune.

- **Objectifs du PIC Participatif**

Le PIC vise à élaborer un plan d'action de mise en œuvre des investissements programmés, soit unilatéralement, soit en partenariat avec d'autres parties sur une période de cinq ans, afin d'améliorer les services de proximité et les conditions de vie des habitants.

Il réglemente également les plans de financement des projets programmés et les rôles des différents acteurs impliqués dans leur financement, et prépare ainsi le document qui organise les relations de la commune avec le reste des acteurs publics et ceux qui s'intéressent aux affaires locales du secteur privé et des composantes de la société civile et des habitants dans le cadre de la transparence et de la bonne gouvernance, ce qui nécessite la publication du document du plan au public afin d'en assurer le suivi et l'évaluation.

- **Contenu du PIC Participatif**

Le PIC comprend le nombre total de projets classés en terme de type d'intervention, par exemple, revêtement d'une route, aménagement d'un parc urbain, création d'un parcours de santé ou entretien d'un entrepôt communal), ses composantes, son coût, et la zone d'intervention (quartier, rue…).

Le PIC participatif contient 3 classes : projets administratifs, projets structurants et projets de proximité[2].

- Projets de proximité:

Affectent directement la vie des citoyens

- Projets structurants:

Contribuent à embellir l'ensemble du territoire communal et à améliorer son attractivité

- Projets administratifs:

Augmentent les capacités des employés et améliorent les conditions du travail.

Le PIC participatif met en évidence les données de base pour chaque projet, principalement représentées dans :

- Catégorie des Projets : Les projets sont classés selon les catégories suivantes :
  - Infrastructures
  - bâtiments administratifs
  - projets économiques
  - équipements publics communs
  - espaces verts et espaces publics
  - projets urbains

[1] Article 105 du CCL

[2] Circulaire du Ministère de l'Intérieur sur le PIC participatif, n° 11 du 07/10/2015

INTRODUCTION

Le processus d'élaboration du PIC se passe par plusieurs étapes depuis l'indépendance jusqu'à aujourd'hui. Avant l'année 2011, les autorités régionales et centrales étaient responsables de la programmation du plan communal et se contentaient de consulter les CL étant que chargées de l'exécution et de la mise en œuvre. Depuis 2011, et compte tenu des conditions exceptionnelles qu'a traversées le pays après la Révolution Tunisienne, on s'est appuyé sur le PAI que le Conseil communal le prépare directement avec l'administration communale.

Depuis 2015, après la ratification de la Constitution de 2014 dans un premier temps, puis appuyée par l'approbation du CCL en 2018 dans un second temps, le PIC participatif a été adoptée.

Ce guide présente les étapes les plus importantes qui peuvent être prises en considération lors de la préparation et de la mise en œuvre du PIC participatif.

1. Objectif général du guide

L'élaboration du PIC est considérée comme l'une des principales tâches confiées aux communes, car elle représente le cadre de programmation de leurs projets sur plusieurs années (généralement cinq ans), afin d'assurer la réponse aux besoins les plus importants et aspirations des habitants en s'appuyant sur les ressources financières disponibles et en anticipant leur évolution. L'élaboration du PIC nécessite une préparation technique minutieuse.

En partant du devoir porté aux CL d'adopter les mécanismes de la démocratie participative et les principes de la gouvernance ouverte, les communes sont invitées à assurer une participation plus large des citoyens et de la société civile à l'élaboration et à la mise en œuvre des programmes de développement et d'aménagement du territoire conformément aux dispositions de la loi

Ce guide vise à :

- Développer un cadre technique pratique qui aide les communes à ajuster leurs plans d'investissement en adoptant une approche participative et en tenant compte des mesures environnementales nécessaires et des ODD.
- Déterminer les étapes à suivre et les méthodologies possibles pour recenser les besoins, Définir les objectifs et les priorités, proposer des projets et vérifier leur adéquation avec les ressources financières et les capacités techniques disponibles.

2. Contenu du guide

Ce guide contient :

- La définition du PIC participatif
- Les étapes d'élaboration et de mise en œuvre du PIC participatif
- La prise en compte de la dimension environnementale dans le PIC participatif

Préambule

Après des années de l'instauration de la décentralisation en Tunisie et l'approbation du CCL en 2018, et malgré les nombreuses compétences accordées par ce dernier aux CL et aux communes en particulier dans les domaines de l'environnement et du développement, dans le cadre d'une vision générale qui fait des communes des acteurs clés au processus de réalisation des ODD, cependant, les politiques environnementales n'ont pas encore reçu une priorité suffisante dans l'élaboration des politiques publiques locales et des programmes d'investissement participatifs en particulier, du moins selon ce qui a été abordé par un large public, interrogé par l'association Ifriqiya à travers une enquête participative dans le cadre de son projet « les loupes vertes », qui vise à créer une opinion publique environnementale locale en renforçant la participation des jeunes aux affaires publiques locales et en soutenant le travail communal.

Dans le cadre de ce projet mis en œuvre par l'association Ifriqiya en partenariat avec le Commissariat Régional de la Jeunesse et des Sports à Sfax et avec le soutien du « Fonds de la Démocratie pour Tous » de l'Ambassade d'Allemagne en Tunisie, ce guide pratique a été élaboré, pour le mettre entre les mains des responsables communaux, des chercheurs et tous ceux qui s'intéressent aux affaires locales, en raison des informations qu'il contient, comme document de référence qui permet de mieux comprendre le mécanisme du PIC participatif et le cheminement de sa préparation et sa mise en œuvre, en plus de montrer comment l'utiliser comme un moyen qui contribue à transformer nos villes en villes plus vertes et plus durables.

Mohamed Yassine Baklouti
Président de l'association Ifriqiya

SOMMAIRE

Préambule
Introduction
- Objectif général du guide
- Contenu du guide

I. Présentation du PIC Participatif

A. Définition du PIC Participatif
- Objectifs du PIC participatif
- Contenu du PIC participatif

B. Cadre juridique

C. Principes généraux du PIC participatif

II. Elaboration et réalisation du PIC Participatif

A. Elaboration du PIC Participatif

B. Bonnes pratiques d'élaboration et suivi du PIC Participatif
- Elaboration du PIC Participatif : initiative de « Loupes vertes »
- Etapes de suivi du PIC Participatif

C. Sources de financement du PIC Participatif

D. Différents intervenants dans le PIC Participatif

III. Inclusion de l'approche environnementale au sein du PIC Participatif

A. Cadre juridique

B. Domaines possibles des projets verts
- Projets administratifs
- Projets structurants
- Projets de proximité

C. Impact de l'inclusion de l'approche environnementale dans le PIC Participatif
- Impact financier
- Impact local
- Impact sur le développement local : renforcement de l'attractivité territoriale de la collectivité locale
- Rayonnement international de la collectivité locale

IV. Recommandations

1. Pour le conseil communal
2. Pour l'administration communale
3. Pour l'administration centrale
4. Pour l'administration régionale
5. Pour la société civile
6. Pour les Etablissements de la jeunesse

Conclusion
Liste de références

Abréviations

CPSCL:	Caisse de Prêt et de Soutien aux Collectivités Locales
ODD:	Objectifs de développement durable
BP:	Budget participatif
CL:	Collectivités locales
CCL:	Code des collectivités locales
CFAD:	Centre de Formation et d'Appui à la Décentralisation
PAI:	Programme annuel d'investissement
PDL:	Programme de développement local
PDUGL:	Programme de développement urbain et de la gouvernance locale
PIC:	Plan d'investissement communal

Association Ifriqiya

Guide d'élaboration et d'exécution des programmes d'investissement participatifs

Pour des villes vertes

Sfax – Tunisie

Décembre 2022

Ce travail est réalisé par l'association Ifriqiya, avec le soutien du « Fonds de la Démocratie pour tous » de l'Ambassade d'Allemagne à Tunis

Ambassade
de la République fédérale d'Allemagne
Tunis

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

L'association Ifriqiya publie

Guide d'élaboration et d'exécution des programmes d'investissement participatifs Pour des villes vertes

Sfax - Tunisie
Décembre 2022

Préparé par : M. Bachir Mabrouk

Révisé et suivi par : Med Yassine Baklouti et Zainab Baati et Mouna Elloumi

Design graphique : Hamed Bouassida

Ce guide est téléchargeable gratuitement via ce QR Code

Association Ifriqiya

Guide d'élaboration et d'exécution des programmes d'investissement participatifs

Pour des villes vertes

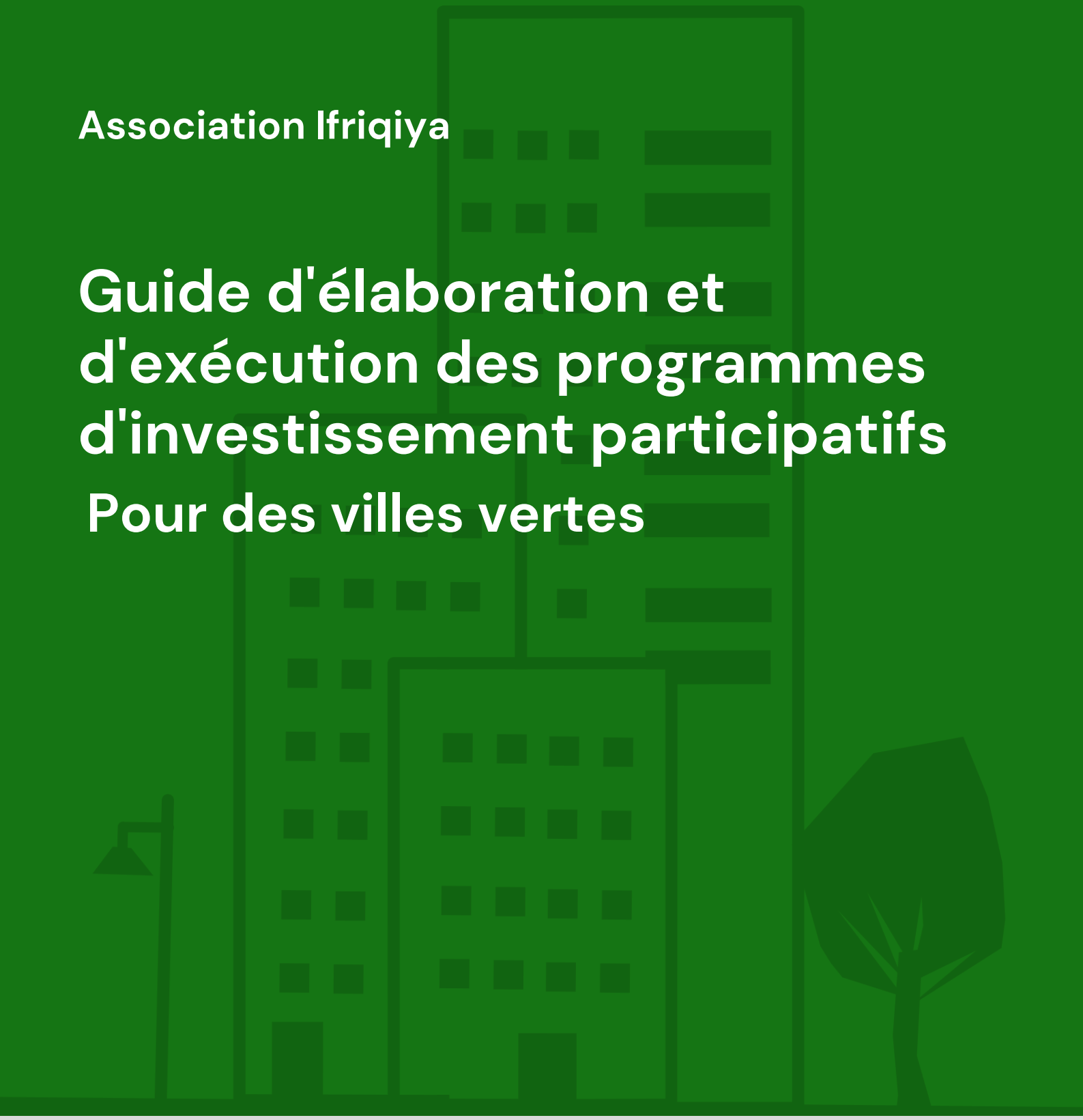

Sfax - Tunisie

Décembre 2022

Loupes Vertes العدسات الخضراء

التعاون الألماني DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Ambassade de la République fédérale d'Allemagne Tunis

Ce projet est soutenu par le « Fonds de la Démocratie pour tous » de l'Ambassade d'Allemagne à Tunis